الفصل الأول

الهجرة بمفهومها العام بين الشريعة والقانون

تمهيد :-

تعدُّ الهجرة،[١٢] بصفة عامة ظاهرة من الظواهر القديمة بالمجتمعات المختلفة وهي تعتمد في أساسها على العنصر البشري ولها الفضل في بناء الكثير من الدول والمجتمعات في عالمنا هذا،كما أن لها دور محوري هام في دعم الإثراء الحضاري والتواصل الاجتماعي والثقافي بين كافة الحضارات والمجتمعات في العالم.

إضافة إلى إسهامها وبشكل مؤثر في الجوانب السياسية والاقتصادية في كافة المجتمعات بمختلف طوائفها وأعراقها وجنسياتها، كما سيرد ذكره في سياق هذا البحث .

وقد اهتمت أعداد كثيرة من الدول خاصة في الحقبة التاريخية السابقة،[١٣] بدراسة مسألة الهجرة بصفة عامة وأسبابها وتداعياتها المختلفة على أراضيها، وشددت في ذات الوقت الاهتمام بدراسة الهجرة والهجرة غير الشرعية نظراً لما أفرزته ظاهرة العولمة من إذابة للحواجز بين الدول، مع الوضع في الاعتبار أن كل دولة لها مطلق السيادة والحرية في التصرف والتعامل مع كافة الوافدين على أراضيها، مراعية في ذلك الاتفاقيات

---

[١٢] – الهجرة قد تكون داخلية مثل هجرة المسلمين من مكة إلى المدينة وقد تكون خارجية مثل هجرتهم إلى الحبشة في عهد المصطفى عليه السلام حيث كانت أول هجرة خارجية إلى الحبشة ثم إلى المدينة، وهنالك من يقسم الهجرة طبقاً لمعطياتها الجغرافية للبلد على اعتبار أنها انتقال الفرد من مكان إلى مكان. وعليه فالهجرة الداخلية هي من إقليم داخل حدود الدولة الواحدة، أما الهجرة الخارجية .فتعني الإنتقال من دولة إلى أخرى بنية الإقامة فيها.وهناك من تبنى تقسيم الهجرة تبعاً لنوعها (دائمة – مؤقتة) حيث تعني الأولى نية الاستقرار والاستيطان بأرض المهجر، والثانية تعني العودة إلى الوطن الأم عقب الانتهاء من مهمة معينة مثل دراسة: علاج، عمل، ومنهم من قسم الهجرة من حيث مشروعيتها إلى قانونية أو منظمة، وغير قانونية أوعشوائية أو غير شرعية. نقلاً عن سلام،أحمد رشاد .٢٠١١.*الهجرة الغير مشروعة في القانون المصري*.دراسة في القانون الدولي الخاص.القاهرة :دار النهضة العربية. ط ١. ص١.

[١٣] – *تعتبر هجرة الأوروبيين في العصر الحديث إلى الولايات المتحدة الأمريكية*. في القرن السادس عشر من الهجرات الجماعية المعروفة حيث هاجر حوالى ٦٠ مليون من سكانها إلى أمريكا. سلام، أحمد رشاد.٢٠١١.المرجع سابق .ص١.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

والمواثيق المختلفة والمرتبطة بحقوق الإنسان لا سيّما حقه في التنقل الآمن بين بلدان العالم المختلفة، والمواثيق والقوانين المنظمة لإقامة الأفراد الوافدين على أراضي تللك الدولة.

وهذا ليس بالأمر الغريب، حيث يشهد العالم الآن بمختلف دوله العديد من موجات الهجرة والهجرة غير المشروعة، منه وإليه، لذا نجد أن الغالبية العظمى من الدول سعت إلى إبرام الاتفاقيات الثنائية والجماعية، الإقليمية منها والدولية، لتنظيم تلك الظاهرة، وكذلك للحد منها ومن أضرارها.

لقد عرف العالم الهجرة من بلد إلى بلد منذ عصور قديمة فهي مشكلة أزلية تضرب بجذورها في أعماق بعيدة حيث نمت وكبرت وذلك من خلال تمثل رعايا دول إلى دول أخرى، حتى احتلت هذه القضية مساحات واسعة واهتمام كبير خاصة من بعض الدول المستقبلة لهؤلاء المهاجرون .

تعمل هذه الهجرات أو ما يعرف بالتسلل إلى زيادة عدد الأجانب في الإقليم أو الدولة المعنية مما يؤدي إلى عيشهم ومقامهم في حالة سلبية بعيداً عن الأخلاق الإسلامية الفاضلة.

إن مفهوم الهجرة في سبيل الله هي موضوع تحدي على أساس أن الهجرة قد تمنح الإنسان الكثير من الفرص الإيجابية العملية للتحرر من الضغوط القاسية التي تطبق على الإنسان من القوة التي تسعى للسيطرة عليه فكرياً وسلوكياً، وتبعده عن الخط الذي رسمه لنفسه وتصبح بذلك قضية تتعلق بالقضايا المصيرية.

وبياناً للأحكام التي تتعلق بالهجرة كان لابد من التطرق إلى تحليل للأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وربما الأمنية التي أدت لتزايد هذه الظاهرة وإيمانا منا بأن البحث يأتي متسقا مع الحديث فكان لابد من بيان الإحكام المؤيدة والرافضة لموضوع، بالإضافة إلى بيان أراء العلماء والفقهاء وموقف كل مذهب من موضوع الهجرة وفيما يتعلق بالجانب القانوني في شقيه العام والخاص والتعرض لهذا الآراء من خلال الترجيح فيما بينهما.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

وإيماناً من دول المجتمع الدولي بأهمية وجود منظومة معلنة ومتعارفعليها لتلك المسألة الجديرة بالدراسة لوضع أسس وثوابت تعمل على الموازنة والملائمة بين مصالح الإنسان المهاجر والأطراف الأخرى -الدول المهاجر إليها وشعبها-، إنطلاقاً من حق أي إنسان في أي دولة نامية أم متقدمة، عالم ثالث أو عالم أول هو كل لا يتجزأ بغض النظر عن جنسيته، ودياناته، فمن هذا المنطلق قام الباحث بإعداد هذه الدراسة لعلها تنير السبيل وتساعد ولو بالقليل في الحد من تلك الظاهرة وتحجيم آثارها، إيماناً منا بالحق الطبيعي في الهجرة الشرعية وتلافيا لأي أضرار قد تحدث نتيجة قيام العديد من ضعاف النفوس وهم من يطلق عليهم المتاجرين وسماسرة الإتجار بالبشر وبمساعدة أي من المسئولين يتم تسهيل دخول هؤلاء الأفراد الذين لا أقول غير مرغوب بدخولهم في أراضي تلك البلاد، ولكن أقول أفراد لا تتوافر فيهم الشروط الشرعية بشقيها الشكلي والقانوني المقرر بمعرفة سلطات تلك الدولة بغض النظر عن كينونتها وأسمها.

ثمة مسألة أولية يجب النظر فيها، ماهية الهجرة والهجرة غير الشرعية وطبيعتها القانونية وحجمها وعلاقتها بنظام اللجوء، باعتبار أن حركة اللاجئين تعد جزءاً من سياق واسع من الهجرة الدولية والعولمة، وأن ظاهرتي الهجرة واللجوء من أقدم الظواهر التي عرفتها البشرية فما من حضارة إلا وعرف أهلها النزوح والانتقال من مكان لآخر طلباً للنجاة والابتعاد عن الاخطار التي تهددهم، وفي الوقت ذاته لا تكاد تخلو حضارة من استقبال الغرباء على أراضيها، بحثاً عن الملجأ الآمن أو الرزق.[١٤]

إنّ الهجرة الدولية اليوم قد وصلت إلى أعلى مستوياتها، فحوالي ١٢٥ مليون شخص يعيشون في أواسط التسعينيات خارج بلدانهم الأصلية، ويتزايد العدد بحوالي مليونين إلى أربعة ملايين مهاجر دولي كل عام،[١٥]

---

[١٤] – الهلسة، أيمن أديب سلامة. ٢٠٠٤م. *مسئولية الدولة اتجاه طالبي اللجوء*. مصر: رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة القاهرة. دط. ص.١

[١٥]– مارتن، فيليب. ١٩٩٩م. *الهجرة الدولية تحد عالمي*. ترجمة فوزي سهاونة. عمان: منشورات الجامعة الأردنية. دط. ص٣ .

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

وقد درج التمييز بين الهجرات الدائمة وتلك المؤقتة وما هو عفوي وفردي الطابع، وما هو جماعي ومنظم وأحياناً إلزامي كتجارة العبيد، الرق،وهي الأكثر خطورة، والتى كان وراء القضاء عليها ظهور الآلة البخارية ووقوع الانقلاب الصناعي، فالآلة جعلت عمل العبد عبئاً بعد أن كان هذا التخلص يعني تحريره من الرق.[١٦] وإن كان قد انتهت وإلى حد ما ظاهرة تجارة العبيد (الرق) لكونها هجرة قسرية، حلت بدلاً منها ظاهرة اختيارية ألا وهي ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتى يعود تاريخ ظهورها وبشكل واضح إلى أوائل التسعينيات من القرن الماضي، وهي ظاهرة من أكثر الظواهر في عالمنا المعاصر والأكثر انتشاراً بل هي شكل من أشكال العولمة، لأنها تعني أيضاً تحرك الأفراد بين مناطق جغرافية مختلفة ومجتمعات متناقضة ودول متعددة، فهي محاولة لاختراق الحدود أو بالأصح إلغائها قصد الوصول إلى الكسب وتحسين الأحوال المادية والمعنوية، ولكن الوصول إلى هذا الكسب لا يتم ضمن أطر رسمية وقانونية معترف بها وإنما هي محاولة لتحسين الأوضاع دون إعتماد المسالك الرسمية القانونية، وهو الشيء الذي أدخلها حيز التحريم، ولأن هذه الظاهرة الإجرامية عالمية فإن العديد من دول العالم تعاني منها، حيث تفيد الإحصائيات الدولية أن عدد المهاجرين السريين في الولايات المتحدة يقدر بحوالي (١١) مليون مهاجر، أما بلدان الاتحاد الأوروبي فإنه يقدر عددهم بين ٣-٦ مليون مهاجر سري، يزداد ما بين ٣٥٠-٥٠٠ ألف سنوياً، منهم ٢٠٠ ألف مهاجر سري يأتون من البلقان وروسيا وآسيا، كما تقدر السلطات في إيطاليا العدد المؤهل لمثل هذا النوع من الهجرة في ليبيا وحدها بحوالي، ١.٥ مليون مهاجر معظمهم من دول شمال إفريقيا فضلاً عن الدول الإفريقية الأخرى لاسيما الصومال واريتريا وتشاد وأثيوبيا .

---

[١٦]- البنا، جمال .٢٠١١م.*هل يمكن تطبيق الشريعة الإسلامية*. مصر: دار الشروق القاهرة. دط.ص ٦٩.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

ويسعى الباحث من خلال هذه الدراسة أن يقف على عدد من الحلول والتوصيات التى من شأنها أن تكون سبيلاً للحد وتقليص خطر ما يسمى الهجرة الوافدة بطريقة غير شرعية مع بيان رأي الشريعة الإسلامية في ذلك، وقد يكون هذا الفصل من مبحثين هما:

المبحث الأول: ماهية الهجرة والهجرة غير الشرعية في الشريعة والقانون.

المبحث الثاني: أسباب الهجرة غيرالشرعية وآثارها السلبية.

المبحث الأول: ماهية الهجرة والهجرة غير الشرعية في الشريعة والقانون.

على الرغم من أن موضوع البحث هو الهجرة غير الشرعية، إلا أننا سوف نتناول الهجرة بمفهومها العام وذلك للارتباط الواقع في المفهوم ما بين الهجرة غير الشرعية والهجرة القانونية، كما تعود الأهمية إلى كون الهجرة القانونية في الوقت الراهن تحتل الصدارة في الاهتمامات الوطنية والإقليمية والدولية، خاصة في ظل التوجه نحو العولمة الاقتصادية وتحرير قيود التجارة، التي تقتضي فتح الحدود وتخفيف القيود على السلع وحركة رؤوس الأموال والأفراد، إذ تشير بعض تقارير الأمم المتحدة إلى وجود أكثر من مائتي مليون مهاجر ينتشرون في جميع أنحاء العالم،[١٧] وبالتأكيد فإن هذا الرقم لا يشمل أعداد أولئك المهاجرين غير الشرعيين الغير خاضعين للإجراءات والإحصائيات الرسمية، وإن كانت بعض تقارير منظمة العمل الدولية تشير إلى أن نسبة المهاجرين غير الشرعيين تتراوح مابين ١٠-١٥% من نسبة الهجرة القانونية.[١٨]

---

[١٧]- *نشرة الهجرة القسرية*. ٢٠٠٤م. يصدرها مركز دراسات اللاجئين بجامعة أكسفورد. بريطانيا: ص٢٤. الموقع الالكتروني التالي www.hijra.org.uk.

[١٨]- مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية اليمنية صنعاء،٢٠٠٧م. *ظاهرة الهجرة غير القانونية إلى الجمهورية اليمنية*. ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الإقليمية حول الجريمة المنظمة عبر الوطنية المنعقدة بمدينة القاهرة. في الفترة ٢٨.٢٩ مارس .ص ٣.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

المطلب الأول: مفهوم الهجرة في اللغة والاصطلاح.

ونتاول في هذا المبحث التعريف اللغوي والاصطلاحي للهجرة وأنواعها المتعددة وفقاً لمايلي:

أولاً– الهجرة لغة: الهجرة مشتقة من لفظ الهجر وهو ضد الوصل، وأصل المهاجرة عند العرب هي خروج البدوي من باديته إلى المدن.[١٩]

وهناك رأي آخر يرى أن الهجرة هي التغير الدائم في محل الإقامة،[٢٠] إلا أن المعنى يتسع لأن تكون أرض المغادرة أو الوصول معنوية لا طبيعية، فيقال:هجرت الشيء هجراً،إذا تركته وأغفلته،[٢١] وهجرة – هجر – بالفتح، وهجراً بالكسر – حرمة الشيء عن تركه كالهجرة، وفي الصوم اعتزال من النكاح، وهما يهجران ويتهاجران، والهجرة بالكسر والضم هي: الخروج من أرض إلى أرض أخرى، والهجرة هي هجرتان :هجرة داخلية،كالهجرة من مكة إلى المدينة المنورة، وهجرة خارجية،كالهجرة إلى الحبشة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم.[٢٢]

إن أول هجرة في الإسلام كانت إلى الحبشة ثم إلى المدينة، وهذا يمكن القول أن المعنى اللغوي للفظة الهجرة على صيغة الفعل الماضي المجرد، بمعنى :حرم وقطع وصال، والهجرة هي انتقال الناس من موطن إلى آخر،[٢٣] ولم يكن العرب قديماً يعرفون الأوطان بالحدود السياسية المعروفة لدينا اليوم، إلا أن ذلك لم يكن يعني أبداً عدم وجود مفهوم للوطن، فقد كان الوطن عندهم يعنى ببساطة محل الإنسان، أو المكان الذى استوطن فيه مع عشيرته.

---

[١٩]– الصرفي، يحيى على حسن. *مراجع السابق*.ص ١٨.

[٢٠]– فرحاني، نادر. ١٩٨٣ م. *الهجرة إلى النفط*. مركز دراسات الوحدة العربية. لبنان. دط. ص ١٩.

[٢١]– الرازي، مختار الصحاح .*مرجع السابق* .ص٥٠٣.

[٢٢]–الفيروز آبادي، مجيي الدين محمد بن يعقوب.*القاموس المحيط*. ج ٢. دار الجيل.دط. ص ١٦٣.

[٢٣]– مجمع اللغة العربية. *المعجم الوجيز*. ١٩٩٢م. القاهرة: دار التحرير للطباعة والنشر.دط.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

ثانيا: الهجرة اصطلاحاً.

أما من حيث الاصطلاح فللهجرة عدة تعريفات، حيث إنه من الصعوبة إيجاد تعريف محدد وشامل للهجرة في مفهومها العام، وذلك لتعدد التعريفات وتباين زوايا نظر المفكرين والفقهاء الاجتماعيين لهذه المسألة، ويمكن تعريفها على أن الهجرة هي الانتقال من موطن إلى آخر تحت تأثير أسباب متعددة قصد الإقامة الدائمة، وهناك تعريف آخر يرى أن الهجرة هي الانتقال من دار إلى أخرى إذ تعرف شرعا بالانتقال من دار كفر إلى دار إسلام، فهي واجبة على كل مسلم أن يهاجر من أرض لا يأمن فيها على نفسه وماله ولايستطيع أن يقيم فيها شعائر الإسلام والدعوة إليه.[٢٤]

على أن يكون الحكم والسلطة بيد المسلمين، وفي حالة عدم توافر الأمران تعتبر دولة غير إسلامية ولو كان فيها مسلمون مع الوضع في الاعتبار إتاحة الدين الإسلامي حيث لا ينهي ذلك تطبيق أحكام شريعة أخرى على غير المسلمين في أحوالهم الشخصية الخاصة طالما لا تمس النظام العام القائم على الشريعة الإسلامية.

وتعرف الهجرة اصطلاحا بالغربة والاغتراب ،وقد يميل البعض[٢٥] أحياناً إلى التمييز بين الهجرة والاغتراب، استناداً إلى الاستمرارية والتجنس بجنسية المهجر في حالة الهجرة.

الهجرة ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية سكانية، على شكل انتقال سكان من مكان لأخر وذلك بتغير مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد وهي جزء من الحركة العامة للسكان.

---

[٢٤]- هادي، محمد ناصر بن ناصر حسن.٢٠٠٨م. *الوحدة الكبرى للدولة الإسلامية من خلال السنة النبوية*. اليمن: مكتبة المتفوق للطباعة والنشر.صنعاء.ط١ .ص ٢٠٢.

[٢٥]- الفقيه، علي. ١٩٩٩م. *الهجرات اليمنية ومستقبل الهجرة*. بحث قدم لندوة المغتربون. الرافد الأساسي للتنمية المستدامة التي نظمها المجلس الاستشاري ووزارة شئون المغتربين خلال الفترة ١٢.١٠ أبريل. صنعاء. دط.ص٤ .

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

وكثيراً ما نسمع عن تعريفات لهذا المصطلح، مع عجز البعض عن التعريف المعنين اللغوي، والاصطلاحي للكلمة ويحدث هذا كثيراً بين المهتمين بالعلوم الشرعية فلذا أحببت توضيح الفرق بين التعريفين، فالهجرة تستعمل عادة للإشارة إلى جميع التحركات المكانية مع الافتراض الضمني بأنه سيترتب عليها تغيير فى الاقامة أو السكن، ومن الواضح أن تعريفات القاموس واستعمالات الجارية لها قد وضعت لتتواءم مع مجتمع نمط الحياة فيه مستقر، ولا وجود للحياة التحوالية، أو إن وجدت فهى محدودة جداً، أما المجتمع الذى تواجه الاقامة فيه اتجاها متزايداً نحو عدم الاستقرار، فيبدو أنه فى حاجة الى تطوير معان جديدة حول موضوع الهجرة والتنقل، ليشمل أيضاً جميع حركات التنقل التى تحدث داخل حدود دولة معينة، ومن هنا نجد أن التعريف اللغوي والاصطلاحي، ذلك على سبيل المثال

المطلب الثاني: مفهوم الهجرة في الشريعة والقانون

أولاً: مفهوم الهجرة في الشريعة الإسلامية

أقر الإسلام الهجرة، أياً كان سببها، طالما أنها كانت في سبيل الله، قال تعالى﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ ۖ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴾[٢٦]، وقد كان من تكريم الله للإنسان أن يسر له التنقل فى البر والبحر، لتسخير النواميس وجعلها موافقة لطبيعة الحياة الإنسانية وما ركب فيها من استعدادات،وبهذا التوافق قامت الحياة الإنسانية.[٢٧]

---

[٢٦] – القرآن. *الملك* ١٥ : ٢٠.

[٢٧]– قطب، سيد. ١٩٧٦م. *فى ظلال القرآن*. طبعة دار الشروق. نقلاً عن. عويس. حمدى أبو النور السيد.٢٠١١م. الحماية التشريعية والقضائية لحق الهجرة. دار الفكر الجامعى.كلية الحقوق جامعة حلوان. الإسكندرية. مصر. د ط .ص ١٣ .

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

ولا يتصور أن يفرض الإسلام على حرية النقل والإقامة قيوداً، ورسوله قد هاجر وانتقل من مكة إلى المدينة ،وأمر أصحابه بالهجرة إلى الحبشة، قائلاً لهم،(تفرقوا في الأرض إن الله سيجمعكم)[٢٨] بل إن القرآن الكريم يفرض الهجرة في سبيل الله، وترك الأرض التي يشعر فيها المسلم باستضعاف ومذلة، فإذا لم يفعل فإنه يكون آثماً، فإذا هاجر وكانت هجرته الحفاظ على دينه وعقيدته فإن الله يعده على ذلك أن يهيئ له سبيل الراحة والسعادة في مهجره الجديد،[٢٩] وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾.[٣٠]

روي عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أنه قال (مات رجل بالمدينة ممن ولد بها، فصلى عليه الرسول صلى الله عليه وسلم ثم قال (ياليته مات بغير مولده، قيل :ولم ذلك يا رسول الله ، قال : إن الرجل إذا مات بغير مولده قيس بين مولده إلى منقطع أثره في الجنة)[٣١] ولما كان الإسلام يفرض الهجرة على المضطهد، فإنه يفتح صدره مرحباً بالمضطهدين من دول أخرى، بشرط ألا يكونوا مجرمين أو مفسدين، وهو مايسمى بإعطاء الأمان للوافد على بلد الإسلام ولو كان مشركاً، قال تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ

---

[٢٨] – البخاري، محمد بن اسماعيل بن بردزبه الجعفي البخاري. في *التاريخ الأوسط*. (د.م): برقم: ٢، تحقيق: محمود زايد. الطبعة الأولى: ١٩٧٧م، دار الوعي، حلب. ورواه الطبراني في المعجم الأوسط: ٢٥٨/٧، باب: من اسمه محمد، برقم: ٧٤٤٠. (د.ت)، تحقيق: طارق بن عوض.عبد المحسن الحسينيدار الحرمين. القاهرة، قلت وفي سنده عبد الرحمن بن عبد العزيز الأمامي، وقد تفرد به، قال يحيى بن معين: شيخ مجهول، وقال أبو حاتم: شيخ مضطرب الحديث، وقال ابن عدي: ليس هو بذلك المعروف، وقال ابن حجر: صدوق يخطىء.

[٢٩] – حضر، محمد. ١٩٦٨ م. *الإسلام وحقوق الإنسان*.رسالة دكتوراة غير منشورة: مصر .دط. ص ٤٢.

[٣٠]–القرآن. النساء .٤: ١٠٠.

[٣١] – *النسائي في السنن الكبرى*، أحمد بن شعيب أبوعبدالرحمن النسائي. ٨/٤. تحقيق. عبد الفتاح أبو غدة. ط٢. ١٤٠٦هـ. مكتب المطبوعات الإسلامية.حلب.وقال الألباني في تخريجه للكتاب.حديث حسن.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾،[٣٢] كما يعطي الإسلام هذا الحق لكل مسلم عن قيس بن عباد رضي الله عنه قال: أتينا عليا -رضي الله عنه- أنا وجارية بن قدامة السعدي فقلنا: هل معك عهد من رسول الله -صلى الله عليه وسلم؟- فقال: لا، إلا ما في قراب سيفي، فأخرج لنا منه كتابا فقرأه، فإذا فيه: (المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم ألا لا يقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد في عهده ألا من أحدث حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين.[٣٣]

ومن هنا، جاءت الهجرة في الشريعة الإسلامية وهذا المعنى للهجرة بأنها جهاد ونية يعد أساس الارتقاء بمفهوم الهجرة ومعناها في واقعنا المعاصر الذي تئن منه الأمة الإسلامية اليوم من داء المعاصي والذنوب المنتشرة والمتفشية في مجتمعاتنا، وكان من الواجب العمل بهذا المفهوم الواعي بأن يروض الإنسان نفسه على فعل الطاعات واجتناب المحرمات، والعمل على نصرة الله ورسوله- صلى الله عليه وسلم- ونصرة الدين الإسلامي الحنيف بإحياء تعاليمه الشريفة التي هجرها كثير من الناس في زمن تُحارب فيه آداب هذا الدين وتنتهك حرماته على حساب أغراض دنيوية دنيئة.

كما أننا نرتقي أيضاً بمعنى مفهوم الهجرة على اعتبار شرف غايتها بالدين، فنخرجها من قفص الاستتباع المادي والفكري الذي يرنو له أعداء الإسلام الحنيف، حيث إنهم يقيمون الأمور على أساس عقولهم ويضعون الأفكار على حسب أهوائهم، حتى استساغ ذلك الكثير من أهل الإسلام في معتقداتهم وأفكارهم، وظنوا بعد ذلك أن الهجرة أمر طبيعي، وحدث جار ضمن مجريات الأحداث.

٣٢- القرآن. *التوبة*. ٩: ٦.

٣٣- صحيح، رواه النسائي في *السنن الكبرى*.أحمد بن شعيب أبوعبد الرحمن النسائي. ٢٩/٨. ورواه الحاكم في المستدرك.١٥٣/٢. والحديث صححه الذهبي في تخريجه لمستدرك الحاكم. وقال: على شرط الشيخين.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

إنّ الهجرة الدائمة وهي سنة الله المستقرة، وانما ألغى الهجرة من مكة بعد فتحها، اذ لا معنى للهجرة من بلد إسلامي تقام فيه شعائر الإسلام بعد أن دخل الناس فى دين الله أفواجاً، فسقط فرض الهجرة إلى المدينة وبقي فرض الهجرة من الإسلام دار الكفر والفتنة إلى دار الإسلام والأمن والأمان والمسلمون اليوم على ظهر الأرض فى أشد الحاجة إلى فهم أبعاد الهجرة والوقوف على معانيها السامية، واستلهام الدروس التى توفر لهم رؤية صادقة تنير لهم السبيل وتأخذ بأيديهم بعيدا عن ظلمات هذا العصر، وصدق الله العظيم القائل:﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِأُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَةَ اللَّهِ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾،[٣٤] مما لاشك فيه أن الهجرة مكانة عظيمة فى الشريعة الإسلامية، وللهجرة في الشريعة الإسلامية حدث هام وعظيم، ولولا أهميتها لما سطر أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه، تاريخ الأمة الإسلامية من خلال حدث الهجرة النبوية، وفي هذا إشارة واضحة بأن الهجرة النبوية لو في الإسلام نقطة تحول في تاريخ أمتنا الإسلامية، لهذا علينا أن نهتم بهذا الحدث الجليل.[٣٥]

ثانياً: مفهوم الهجرة في القانون الوضعي

وتنقسم الهجرة في القانون إلى نوعين رئيسيين هما:

١. هجرة مشروعة (قانونية)

2. هجرة غير مشروعة (غير قانونية)

---

[٣٤]–القرآن. *البقرة* ٢ : ٢١٨ .

[٣٥]– باحميد، محمد أحمد. ٢٠٠٨م. *من معاني الهجرة في الإسلام*. اليمن: صحيفة الأيام. حضرموت.دط .ص ٢٠.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

على الرغم من أن موضوع البحث هو الهجرة الغير المشروعة بين الشريعة والقانون، إلا إننا في سبيل بحثنا سوف نشير إلى الهجرة المشروعة أولاً من حيث مدى توافر السبل والأمكانيات القانونية والتى تضفى عليها الطابع الشرعى في إيجاز غير مختصر، وسوف نركز على الهجرة الغير مشروعة على النحو الآتي :

١ - **الهجرة المشروعة**

الهجرة الشرعية أو المنظمة أو القانونية،هي ذلك النوع من الهجرة الذي يتم وفق المتطلبات والأعراف والقواعد الشكلية والشرعية المتعامل بها محليا ودولياً والمتطلبة وفق قانون كل دولة على حدة.على الوجه الآتى.[٣٦]

أ —لا بد وأن يحمل المهاجر وثيقة سفر.

ب- أن لا يكون ممنوعا من مغادرة الدولة التي ينتمي إليها لأسباب قانونية.

ج- أن يحصل على إذن شرعي للدخول من الدولة الراغب الهجرة إليها.

د - أن يدخل للأماكن المراد دخولها من الأماكن المحددة والمسموح بها.

هـ- أن يستهل إقامته في الدولة وفق المسموح والمقرر طبقا لقوانينها وأنظمتها وما حصل عليه من مدة .

وعليه فمما سبق ذكره يتضح أن مدى الشرعية تتوافر في علم الدولة وذلك المواطن بخروجه واتجاهه وعلم الدولة الراغب الهجرة إليها ودخوله واقامته بها.

2- **الهجرة غير المشروعة أو الهجرة غير القانونية.**

وسوف نقسم هذا النوع من الهجرة طبقا لدراستنا إلى نوعين :

---

[٣٦]- سلام، أحمد رشاد. ٢٠١١م. *الهجرة غير المشروعة في القانون المصري*. دراسة في القانون الدولي الخاص: مصر. دارالنهضةالعربية. القاهرة.ط ١. ص ٤٠٥.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

أ- الهجرة غير المشروعة: بالمعنى المتعارف عليه، أي عدم حمل المهاجر لوثيقة سفر وعدم تمتعه بالإذن الشرعي للدخول، وهذا بداية يعني أن هذا الشخص قد خرج من بلده من غير الأماكن المحددة والمتعارف عليها وكذلك دخل إلى الدولة المراد الهجرة إليها عن طريق غير مسموح ومتعارف عليه من سلطات تلك الدولة وهذا هو النوع الذي سوف نلقي عليه الضوء ونركز دراستنا حوله.

ب - أما النوع الآخر، وهو يبدأ بطريق غير شرعي، أي يتوافر به كافة ما ذكر سلفا ولكن يقوم ذلك الشخص بتقنين وضعه طبقاً لقوانين تلك الدولة.[٣٧]

ثالثاً: مفهوم الهجرة في القانون الدولي

تعرف بأنها مغادرة الفرد لإقليم دولته نهائياً إلى إقليم دولة أخرى، ومن هذا التعريف نجد أن فقه القانون قد اعتد بنية المهاجر، وعلى ذلك فإذا ترك الإقليم ونيته العودة إليه بعد أي مدة كانت طويلة أو قصيرة فلا يعتبر ذلك من وجهة نظر هذا الفقه هجرة.[٣٨] وهناك تعريف آخر يرى بأنها انتقال الأفراد من دولة لأخرى للإقامة الدائمة على أن يتم اتخاذ الموطن الجديد سواء كان دائماً أو مكاناً مستديماً

وقد أقر كلاً من التشريع والفقه الحق في الهجرة باعتباره حق من حقوق الإنسان (الحرية في التنقل)، حيث يرى هذا الفقيه الفرنسي Sealle، أن الإنسان ولد حراً دون قيود وعليه فلا ينبغي أن تضع أمامه العراقيل، التي تحول دون تحركه وانتقاله من مكان لآخر سواء أكان داخل دولته أم خارج حدود دولته.

أما في مفهومها كهجرة غير شرعية فإن التعريف لا يختلف كثيراً عن مفهوم الهجرة بشكلها العام، فهي اجتياز الحدود السياسية دون المرور بالمسالك الإدارية الرسمية أو المعابر الرسمية، وقد سميت بعدة أسماء أهمها

37- وهذا ما حدث مع عدد من المهاجرين الصوماليين والأثيوبيين والتنزانيين. حيث تدخلت المفوضية السامية لشئون اللاجئين لمنحهم صفة اللجوء وشملتهم برعايتها كمنظمة دولية تعمل وفقا للقانون الدولي الإنساني. نقلاً عن :الصرفي .يحيى على حسن. مرجع السابق. ص ٥

38- سلام، أحمد رشاد. مرجع *السابق*.ص .٤٠

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

الهجرة غير الشرعية ، والهجرة المتوحشة، والهجرة السرية ويعود اختلاف هذه التسميات بالأساس إلى اختلاف وتباين الخلفيات الاجتماعية والأيديولوجية في تقسيمها لظاهرة الهجرة عموماً، إلا أن مفهوم الهجرة السرية هو الأكثر تداولاً بين المصطلحات في المفهوم القانوني،[٣٩] ويمكن تعريف الهجرة غير الشرعية أو الهجرة السرية، بأنها قيام فرد أوجماعة بالدخول أو الخروج من دولة إلى أخرى سواء كانوا مواطنين أو أجانب بطريقة غير قانونية، وذلك إما بالتسلل عبر الحدود الدولية ومن غير المنافذ الرسمية المعدة للسفر أو دون حمل الجوازات أو وثائق السفر اللازمة، أوباعتماد وثائق مزورة وغير صحيحة، [٤٠]ويقال إنها هجرة سرية أو مخيفة لأنها لا تفي بمتطلبات الهجرة، وتكون عندما يخرق شخص غير مواطن قوانين دخول البلد أو عندما يدخل بطريقة شرعية ويتجاوز مدة إقامته منتهكاً قانون الهجرة،[٤١] والمهاجر غير النظامي أو غير الشرعي يمكن على أنه الشخص الذي دخل البلاد بصورة غير شرعية أو لنفاذ صلاحية تأشيرته أصبح فاقداً للمركز القانوني داخل بلد العبور أو البلد المضيف.[٤٢]

ومن هذه التعريفات نستنتج أن المهاجر غير الشرعي هو الشخص الذي يخرق قوانين الهجرة المنظمة، أو القوانين التي تنظم إقامة ودخول الأجانب إما في دول العبور أو دول المقصد أو الخروج خلسة من البلد الأصلي دون المرور على المعابر والمنافذ القانونية، وهذا الخرق في حد ذاته يعد جريمة في معظم القوانين المحلية سواء أكان بواسطة الفرد نفسه، المهاجر غير الشرعي، أو بمساعدة آخرين يقومون بتنظيم هجرتهم شبكات

39- نامق، صلاح الذين. ٢٠١١م. *الهجرة والتضخم السكاني والتنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية*: مصر.دط . ص ١٣٠.

40- الغرسلي، مجدي. ٢٠٠٩م. *جريمة الهجرة السرية*. رسالة ماجستير .غير منشورة: تونس. دط .ص ٥.

41- الغرسلي، مجدى. *المرجع السابق* .ص ٥.

٤٢ - ريشتارد، بيرشو.٢٠٠٦م. *قانون الهجرة الدولي*.سرد بمصطلحات الهجرة. المنظمة الدولية للهجرة .دط.ص ٦.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

التهريب، وهى شبكات منشرة في عدة أقاليم ومرتبطة مع بعضها البعض، الشيء الذي أضفى على هذه الجريمة البعد الدولي لتكون هذه الجريمة من الجرائم المنظمة عبر الوطنية، الجرائم المنظمة العابرة للحدود.

المبحث الثاني: أسباب الهجرة غير الشرعية وآثارها السلبية.

وحيث إن لكل جريمة أسباب تؤدي إلي نشوئها وآثاراً ناتجة عنها تكون دائما سلبية، وبالتالي فإن لوجود الجريمة الهجرة غير الشرعية أسباب قيامها وآثارها السلبية والتي بها دخلت حيز التجريم، وهي من الموضوعات التي تستحق البحث والدراسة ولو بشكل عام، بحيث سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين يكون المطلب الأول حول أسباب الهجرة غير الشرعية، والمطلب الثاني فسيكون حول آثار هذه الهجرة.

إنَّ عنوان هذه الدراسة، جريمة الهجرة غير الشرعية بين الشريعة والقانون يؤكد من البداية أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة إجرامية، وهي جريمة قائمة بكل عناصرها وأركانها وبالتالي فإن وجود أسباب، ودوافع نشوئها لا يمنع من كونها جريمة طالما لها آثار سلبية، إذ أن القانون الجنائي لا يأخذ بأسباب قيام الجريمة وبواعثها طالما دخلت حيز التجريم.

ومن هذا المنطلق يرى الباحث أنه بالإمكان تحديد العوامل الدافعة للهجرة وتبويبها بعد دراستها في شكلها القانوني، الهجرة القانونية، غير أن الأمر يختلف في عملية الهجرة غير الشرعية، حيث يصعب حصرها بدقة والإحاطة بها، وذلك لغموض أبعادها وتداخلها وعدم دقة بياناتها لعدم وجود قاعدة بيانات دقيقة حول أعداد المهاجرين لسرية السلوك، وقد تبين لنا من خلال البحث عن الأسباب الدافعة للهجرة غير الشرعية، تتنوع من أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية ودينية، وقد شهد التاريخ عبر الزمن أوضاعاً اضطر فيها الناس إلى التخلي عن موطنهم الأصلي، واللجوء إلى مناطق أخرى للنجاة من العنف والاضطهاد، ومع

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

بداية العصر الحديث صار هذا النزوح يتخذ أبعاداً أكثر اتساعاً خاصة مع انتشار حركات الانفصال الإقليمي والثورات والفتن الداخلية، وكافة الصراعات الداخلية والحروب في كثير من بلدان العالم.

وكذا التفاوت الكبير في الثروات والمستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والحضاري بين الدول المتقدمة والدول النامية، واتساع هوة الفجوة بينها، ومن هنا فان الهجرة تعد دليلا قاطعاً على سوء توزيع السكان على سطح الكرة الأرضية، وسوء توزيع الثروات بين الدول المختلفة، وقد تضطر الظروف الاقتصادية القاسية للإنسان إلى التفكير في الهجرة من موطنه الأصلي متحملاً مخاطر المجهول في أراضي أخرى ربما لا يعلم شيئاً عن مخاطرها وأضرارها، أملا في تحقيق فرص أفضل للحياة والمعيشة، إلى جانب أسباب أخرى ذات طبيعة سياسية أو اجتماعية أو غيرها.[43]

المطلب الأول: أسباب الهجرة غير الشرعية.

يرى الباحث أنه ثمّة مجموعة من الأسباب والعوامل المساعدة قد تضافرت فيما بينها لتؤدي إلى ظهورها، وقد تعددت هذه الدوافع بتعدد المهاجرين وتباين انطلاقهم، لكنها تجتمع لتدل على تلازم مجموعة من العوامل المترابطة والمتعاونة في درجة تأثيرها في سلوك الهجرة غير الشرعية، بحيث يمكن تحديد الدوافع المباشرة والأساسية لإقدام الشباب على الهجرة غير الشرعية بوجه عام إلى دوافع اقتصادية واجتماعية، وكذلك أسباب نفسية، كما أنه توجد عوامل مساعدة على قيام هذه الجريمة يمكن حصرها في العامل الجغرافي، والعامل الأمني، وأخيراً عوامل خارجية تتمثل في سياسات الدول الغربية.

وقد أضاف بعض الباحثين في علم الاجتماع عاملاً آخراً هو العامل السياسي كونه من الأسباب المؤدية إلى قيام الهجرة غير الشرعية، حيث يرى البعض منهم أن الاضطهاد السياسي وعدم توفر الجو الديمقراطي

43- عمر، الهادي سالم. *مرجع السابق*. ص ٧٢.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

وقيام الحروب والإنقلابات العسكرية وعدم الإستقرار السياسي في بلدان المنبع كان لها الدور الكبير في بروز الهجرة غير الشرعية.[٤٤]

بيد أن الباحث يعترض على ذلك العامل، ويمكن اعتباره مؤثر في العامل الاقتصادي ولكن لا يمكن اعتباره عاملاً مباشراً للهجرة، كما أن اعتبار وجود أسباب سياسية مثل الاضطهاد السياسي دافعه للهجرة بالنسبة للمهاجر غير الشرعي تجعل من مركزه القانوني لاجئ سياسي، أو لاجئ بالمعنى العام، وبالتالي يخرج عن نطاق دراستنا؛ لأن سلوك اللاجئ لا يعدُّ جريمة بإختراقه الحدود السياسية لبلد المقصد أو بلد العبور، أو الخروج من موطنه، وذلك لأنه محمي بموجب الاتفاقيات الدولية،[٤٥] حيث أن المركز القانوني للاجئ يتكون لحظة نشوء الفعل المؤدي إلى قيام حالة اللجوء، وليس من تاريخ إختراقه للحدود السياسية أو بعدها، بمعنى أن حالة اللجوء تكون مصاحبة له ويكون مركزه القانوني قبل عملية التسلل ويستمر على ذلك النحو حتى زوال أسباب اللجوء.

كما أن أغلب المهاجرين غير الشرعيين من ذوي المستوى التعليمي المتوسط أو الضعيف، هم في الغالب ليسوا أصحاب فكر أو طموح سياسي بل أنهم مجرد مهاجرين في الأساس لغرض تحسين أوضاعهم الإقتصادية والاجتماعية ليس إلا، وأكبر دليل على ذلك أن أغلب أو كل المؤتمرات الدولية وكذلك الإقليمية حين تطرح حلولاً لعلاج ومكافحة هذه الظاهرة، الهجرة غير الشرعية، فإن الحلول المقدمة تتمحور حول

44- شلبي، أيمن عبدالمنعم وآخرون. ٢٠٠٢ م. *تزوير تأشيرات الدخول للبلاد والهجرة غير الشرعية للدول الأوروبية وأساليب مواجهتها*: مصر معهدالقادة لضباط أكاديمية الشرطة. فرقة القيادات الأمنية. الدورة ٩٢. القاهرة. دط. ص ٣٢.

45- الحوث، علي. ٢٠٠٧م. *الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي*. ليبيا: منشورات الجامعة المغاربية، طرابلس. ط١. ص ٧٠.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

إنشاء مشاريع تنموية في دول المصدر ولا يتطرقون إلى إلزام الدول المصدرة للهجرة بتغير سياساتها المحلية أو السعي نحو تغيير الأنظمة السياسية القائمة.[٤٦]

كما أن حقوق المهاجر غير الشرعي أقل بكثير من حقوق اللاجئ، حيث إنه بالنسبة للمهاجر غير الشرعي يمكن رده إلى موطنه الأصلي مباشرة عند القبض عليه، وهو الشيء الذي لا يمكن القيام به في مواجهة اللاجئ والذي يخضع لمبدأ عدم الرد،[٤٧] وعدم رد اللاجئ إلى موطنه طالما أسباب اللجوء لا زالت قائمة، كما أن المهاجر غير الشرعي له حرية الاختيار في تنفيذ فكرة الهجرة أي إنها هجرة إرادية وطوعية، بعكس اللاجئ الذي يجد نفسه في بلد آخر غير البلد الذي هو مواطن فيه، نتيجة تعرضه للاضطهاد بسبب الجنس أو القومية أو الانتماء لتجمع ما أو بسبب الاعتقاد الديني أو السياسي سواء أكان الاضطهاد من قبل حكومة بلده أم من قبل جهة أخرى، والذي يرفض حماية بلده على أن يكون ذلك مبني على دلائل.[٤٨]

أولاً: الأسباب الرئيسية للهجرة غير الشرعية.

تعتبر الهجرة غير الشرعية (أو السرية) ظاهرة عالمية موجودة في كثير من دول العالم خاصة المتقدم، لكن الهجرة إلى أوروبا أصبحت إحدى القضايا المزعجة، التي تحظى باهتمام كبير في السنوات الأخيرة، فبالرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة، إلا أن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة هذه الأسباب، ويتضح

46- اتفاقية الأمم المتحدة لعام، ١٩٥١م. *بشأن مركز اللاجئين وكذا البرتوكول الموقع عام ١٩٦٧م*. المكمل لهذه الاتفاقية. تاريخ بدء نفاذها ٢٢ إبريل ١٩٥٤ طبقاً للمادة ٤٣منها. أما البرتوكول الخاص بوضع اللاجئين فتاريخ النفاذ كان بتاريخ ٤ أكتوبر ١٩٦٧.

47- ماجاء بالقمة الأولى لرؤساء دول وحكومات بلدان الحوض الغربي للبحر المتوسط والمعروف بـ ٥+٥ إعلان تونس حيث أقر هذا التجمع في سبيل القضاء على الهجرة غير الشرعية. *انتهاج سياسة تشجيع الاستثمار المحلي لنقل مركز العمالة*. بتقديم مساعدات في شكل قروض لتنمية الاقتصاديات في بلدان المصدر والعبور.

48- نص المادة الأولى من برتوكول، عام ١٩٦٧م المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ م. بشأن حماية اللاجئين .

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

ذلك من التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين، والتي تشهد – غالبًا – افتقارًا إلى عمليات التنمية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، وما يقابله من ارتفاع مستوى المعيشة، والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين، لابد من تقصي أسبابها، والتي يمكن تلخيصها في ثلاثة عوامل رئيسية.[٤٩]

والدوافع أو الأسباب الرئيسة للهجرة غير الشرعية يمكن حصرها في الآتي :-

١- الأسباب الاقتصادية:

يعدّ العامل الإقتصادي من أهم الأسباب الدافعة للإقدام على عملية الهجرة غير الشرعية بحثاً عن مستوى عيش أفضل، وسعياً وراء تحسين الأوضاع المادية للفرد، فلم يعد الفقر والاحتياج والبطالة يقبلها الشباب دون السعي إلى تغييرها والتخلص منها، وإن التحول من عقلية الشباب المستهلك إلى المنتج أفرز لديه رغبة في تغيير هذا الوضع والواقع تغييراً ايجابياً، وهذه الرغبة في التغيير لا يمكن إلا أن تؤدي إلى التفكير في حل ناجح وسريع، وأمام وجود نسبة غير قليلة من العاطلين عن العمل وعدم توفر فرص العمل تلبي تطلعات العديد من الشباب مع عدم توافر فرص الهجرة الشرعية القانونية المنظمة، تحولت الهجرة غير الشرعية بما أنها الحل الوحيد المتاح لديهم هو تحقيق مطلب الهجرة باتجاه الدول المتقدمة، ومنها الدول الأوروبية وكذلك دول أمريكا الشمالية.

---

[49]- الأدريسي، طارق خالد. *مرجع السابق*. ص١٩.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

وهكذا فالبطالة سواء أكانت في السياق الإفريقي أم العالمي تعدّ من العوامل التي تحرك الناس للهجرة بحثاً عن العيش والعمل الكريم،[٥٠] فالبطالة تعد عاملاً اقتصادياً دافعاً للهجرة، وتوفر فرص العمل في دول المقصد يكون عامل جاذب للمهاجر، ويلخص العالم الديمغرافي الفرنسي الكبير الفريد صوفي (Alfred sauvy) إشكالية الهجرة بقوله، إما أن ترحل الثروات إلى حيث يوجد البشر، وإما أن يرحل البشر إلى حيث توجد الثروات"[٥١]

كما أن التباين الكبير ما بين الدول النامية المصدرة للهجرة، والدول المتقدمة، دول المقصد، في المستوى الاقتصادي يشجع بدوره في المزيد حجم الظاهرة، وهذا التباين هو في الأساس نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في البلاد النامية والمتخلفة، والتي لازالت تعتمد أساساً في اقتصادياتها على الفلاحة والتعدين، وهما قطاعان لا يضمنان استقراراً في التنمية، نظراً لارتباط الأول بالأمطار والثاني بأحوال السوق الدولية، وهو ما يؤثر سلباً على مستوى سوق العمل.[٥٢]

كما أن أغلب -إن لم يكن جميع- المهاجرين هم من الفئة العمرية ما بين ٢٠-٤٠ سنة وهي الفئة الأكثر تأثراً بالبطالة، حيث تقدر نسبة البطالة في المغرب -على سبيل المثال- بحوالي ١٢% تبلغ ٢١% منها في المناطق الحضرية، وفي الجزائر تصل هذه النسبة إلى حوالي ٢٣% حسب المجلس الوطني الاقتصادي

٥٠- العرضاوي، مراد.٢٠٠٨م. *الهجرة السرية بالجنوب التونسي*: تونس. كلية العلوم الإنسانية. قسم علم الاجتماع. جامعة تونس.دط.

٥١- الحواث، على. مرجع السابق. ص ٤٤ .

٥٢- زهول، فرج أبوالقاسم. ٢٠٠٩م. *الحقوق الإنسانية للمهاجرين في دول الإتحاد الأوروبي*. دراسة حالة فرنسا: ليبيا.أكاديمية الدراسات العليا. طرابلس. دط.ص ٢٤ .

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

والصناعي والاجتماعي، وفي تونس بلغت نسبة البطالة بحوالي ١٥% وقد أدي هذا الضغط على سوق عمل الهجرة خاصة في شكلها الغير القانوني.[٥٣]

ومن انعكاسات ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر، فقد بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في المغرب على سبيل المثال باعتباره أكثر البلدان تصديراً للمهاجرين غير الشرعيين ١٤% من إجمالي عدد السكان،[٥٤] وحتى في غياب عامل البطالة فإن توفر فرص العمل والقضاء على البطالة لا يحول دون قيام الهجرة غير الشرعية خاصة في ظل تدني مستوى الأجور، فالعبرة ليست بالبطالة فقط، وإنما بتدني مستوى الأجر في الدول المتخلفة ودول العالم الثالث مع ما يقابله من ارتفاع في الأجور بالدول المتقدمة، الاتحاد الأوروبي ــ أمريكا الشمالية، وهما عادةً ما تكون دول المقصد بالنسبة للمهاجرين.

من خلال هذه الظاهرة ينوه الباحث إلى أن الناحية الاقتصادية تتأثر بما كل من بلد المهاجر الأصلية، والبلد المستقبلة له حيث تتأثر موازين المدفوعات في كلاهما، نتيجة تلك الهجرة.

فالدولة إذا كانت ذات وضع اقتصادى متأخر، أو تزداد فيها نسبة البطالة، وينخفض فيها مستوى دخل الفرد، نتيجة لانخفاض موراد الدولة، فإنها تتبنى سياسة تشجيع مواطنيها على الهجرة، لتخفيف العبء عنها، وللاستفادة من الأموال التى يجلبها هؤلاء المهاجرين إلى بلادهم.

أما إذا كانت الدولة ذات ازدهار اقتصادى، فإنها تتجه عادة إلى قبول أعداد مناسبة من المهاجرين، بما يلبى حاجة سوق العمل فيها، ويفتح مجالات أخرى للاستثمار، إضافة إلى قيام المشروعات الاقتصادية الكبيرة كما في ليبيا في الفترة الأخيرة قبل الأحداث" الحرب" عام ٢٠١١م، إلى نمو وتطور عدد من

٥٣- الخشاني، محمد. ٢٠٠٩م. *مقال بعنوان أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا*. موقع شبكة الجزيرة على الشبكة العنكبوتية، ٣٠.١٢.٢٠٠٩.

٥٤- الخشاني، محمد. مرجع السابق. *الشبكة العنكبوتية*. ٢٠٠٩/١٢/٣٠م .

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

الأنشطة والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في أغلب المدن الرئيسة، إضافة إلى أعمال التنقيب عن النفط والغاز في كثير من المناطق بليبيا في العقد الأخير من القرن الماضي وبداية القرن الحالي، كان لها أثر كبير في استقطاب الكثير من الوافدين وانخراطهم كأيدي عاملة في تلك المشاريع، خاصة وأن هؤلاء الوفدين يتميزون بأنهم أيدي عاملة متدنية الأجور، فغالباً ما تتزامن الهجرة العمالية الأجنبية إلى أقطار الخليج العربي، وإلى المغرب العربي مثل ليبيا مع اكتشاف النفط واستغلاله على نطاق تجاري، ومن ثم إلى أوروبا، وهنا يوصي الباحث بضرورة مراجعة السياسة المتبعة في هذا الجانب، وبما يؤدي إلى عودة المهاجرين أو اللاجئين إلى بلدانهم في أقرب فرصة ممكنة وبعد تحسين أوضاعهم الاقتصادية، كما يوصى الباحث أيضاً بضرورة إقامة مشاريع تنموية فى بلدان المصدر من قبل الدول الغنية التى دائماً ماتكون دول المقصد للمهاجرين.

٢- **الأسباب الأجتماعية.**

إن المركز الاجتماعي كان في السابق يمكن تحقيقه من خلال تحسين المستوى الدراسي، غير أن الشباب لم يعد اليوم يتجه إلى التعليم على أنه السبيل للحصول على عمل أو الخلاص من الفقر ولا وسيلة للرقي الاجتماعي، بل أصبح يتحقق وحسب رأيهم بوسائل أخرى بعيداً عن التعليم والمعاهد من خلال حسن استغلال الفرص المتاحة وإمتلاك بدائل كفيلة بتحقيقه، وبالتالي فإن الإقدام على عملية الهجرة السرية إنما هو تعبير من هؤلاء الشباب عن رغبة ملحة لتغيير واقعهم الاجتماعي والذي لم يتمكنوا من تغييره خلال مقاعد الدراسة.[٥٥]

---

[٥٥]- المشرقي، بسمة. ٢٠٠٧م. *ظاهرة الحرقان لدى الشباب التونسي*. رسالة ماجستير غير منشورة: تونس. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة تونس. دط .ص ١٣ .

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

إنَّ سعي الشباب إلى بناء حياة كريمة ومستوى معيشي واجتماعي أفضل له ولأفراد أسرته يبقى من الدوافع الرئيسة التي تدفع إلى الإقدام على عملية الهجرة غير الشرعية، كما أن الأثر الذي يظهر على المهاجرين عند عودتهم خلال فترة الإجازات الصيفية والأعياد لها دورها الكبير في تحفيز الشباب على الهجرة بنوعيها، وهذا التأثير تصل ذروته عند هؤلاء المهاجرين أو الراغبين في الهجرة في فصل الصيف، حيث تتغير ملامح وأحوال المهاجرين الأوائل، مما سيدفعهم إلى الهجرة، فتكون السيارات الفخمة، وكذلك البناءات الفخمة والمصاريف بلا حدود، كل هذه الأشياء تحققت للعديد من هؤلاء المهاجرين في وقت وجيز وذلك نتيجة لارتفاع الأجور في الدول الأوروبية الأمر الذي يدفع بالعديد من الشباب والعاطلين عن العمل أو ممن يتقاضون أجوراً متدنية إلى المقارنة بين أوضاعهم التي يعتبرونها متدنية وأوضاع هؤلاء ممن نجحوا في مجتمعهم، ويصبح المهاجر نموذجاً يسعى الكل إلى محاكاته، الأمر الذي جعل الهجرة غير الشرعية من وجهة نظرهم السبيل الوحيد لتحقيق الرقي الاجتماعي، والحل لكثير من المشاكل الأسرية والاجتماعية التي لا تنتهي، ومن ذلك نجد أن بعض البحوث الميدانية على المهاجرين تؤكد أن المشاكل العائلية والاجتماعية كانت سبباً آخر لقيام الهجرة، وهي مشاكل جوهرية مردها التعارض بين تطلعات هؤلاء الشباب وما هو عليه محيطهم الاجتماعي من إمكانيات اقتصادية واجتماعية محدودة،[٥٦] وأثر هذا العامل ليس على مستوى المهاجرين فقط، وإنما على المهربين أيضا، شبكات التهريب، والذين تغيرت أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية من جراء قيامهم بعمليات تهريب المهاجرين بالطرق السرية، حيث أصبح لمثل هؤلاء المكانة الاجتماعية بواسطة مراكزهم المالية وهو ماشجع في انخراط العديد من الشباب في المساهمة والعمل في عمليات الهجرة السرية لتغيير أوضاعهم الاقتصادية التي

---

[٥٦] – العرضاوي، مراد. *مرجع السابق*. ص ٨٢٠.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

يتبعها التغيير في الأوضاع الاجتماعية وبالتالي الخروج من دائرة التهميش الاجتماعي لتتسع دائرة المهاجرين غير الشرعيين.

وبالتالي يرى الباحث أن الهجرة قد تغير الخريطة السكانية للمنطقة، وذلك لضخامة عدد المهاجرين بالنسبة للسكان الأصليين حيث يظهر ذلك جلياً فى البلاد النفطية، فقد أدت الهجرة إلى تغيير فى التركيبة الاجتماعية لكل من دول المهجر والمنشأ كنتيجة لما يسمى بالانتقاء الهجرى، حيث يترتب على الهجرة انتقال العناصر الشابة من المجتمع وبصفة خاصة الذكور إلى دول المهجر،مما يؤثر بالسلب على التركيبة الاجتماعية للمجتمع، المهاجر منه والية، إلا إننا نجد أن عامل نقص الخصوبة فى البلدان الاشتراكية قلل الهجرة من تلك البلاد إلى حد ما، وأيضاً ينتج عن ذلك تفشى ثقافة اللاشرعية والخروج على القانون، حيث لا يشعر المجرم بأنه شخص فاسد ومن ثم فيعمل على أن يصنع لنفسه رأي مخالف لكل ما هو شرعي فيعمل على نشر ثقافة أن كل شئ قابل للبيع من خلال عرض للرشوة فى سبيل إذابة وإزالة أية عقبات تتصدى له، وقد أكد ذلك تقرير الأمم المتحدة بأن أموال عمليات الجريمة المنظمة وخاصة من مخدرات وسلاح وبشر، تتجه نحو إضعاف الشباب، عقله وبدنه وصحته لما فى ذلك من مساعدة على الانحطاط والانهيار الأخلاقى فى المجتمع وما يترتب عليه من انخفاض للقدرة الإنتاجية والاقتصادية مما سيتبعه من تفكك اجتماعى،كما تتأثر الناحية الاجتماعية بالجريمة المنظمة لما تمارسه تلك الجماعات من تحلل المنظمات الاجتماعية الرسمية وغير الحكومية، عن طريق التدخل بطريق غير شرعية رشوة، تقديم مساعدات، تسهيلات، بغرض إرساء أفكارها وتحييد ضعاف النفوس القائمين على أمر تلك المنظمات لتنفيذ أغراضها، كما أنها تعتبر تهديد للمواطنين ولسيادة الدولة ونسيجها الاجتماعى وتمثل بؤرة خطر حتى حقوق الأشخاص الذين كانوا هدفاً لتلك الجرائم،

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

بغض النظر عما تسببه من فقداناً للثقة في العملية الديمقراطية في البلاد المختلفة والتي تسيطر عليها تلك الجماعات.

٣- الأسباب النفسية.

إنَّ قرار الهجرة غير الشرعية بالرغم من خطورة اتخاذه لما قد يترتب عليه من نتائج وخيمة، إلا أنه قرار ناتج عن تراكمات اجتماعية، نفسية، وهو بذلك يعد سلوكاً واعياً وعاقلاً لمتخذه، فالهجرة ليست مجرد نقلة جسدية من موطن لآخر قد يكون أفضل من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وإنما هي أيضاً موقف عقلي واتجاه ذهني وتوجه نفسي من الشخص ذاته، كما أن قرار الهجرة في الحقيقة أياً كان نوعها، هو قرار شخصي يعتمد في الأساس على الشخص ذاته الذي يقرر أين سينتقل،[٥٧] ويعتبر افتقار الراحة النفسية حافزاً من الحوافز المشجعة لظاهرة الهجرة غير الشرعية، سواء مع العائلة أم الأصدقاء، أم مع البيئة ذاتها، على اعتبار أنهم المهاجرون، يشعرون في بيئتهم نوع من التهميش والإقصاء مما يؤدي إلى انحباس الذات عن نفسها وبقائها في إطار اجتماعي ضيق لا تقدر على تجاوزه للتغلب على مشاكلها وأزماتها المعاشية بالإعتماد على الإمكانيات والوسائل المتاحة، وهذه الحالات النفسية تؤدي إلى الشعور الدائم بالخوف والضجر من الحياة والإحساس المتواصل بالتشاؤم، فالحاضر بالنسبة لهم هو واقع يائس، والمستقبل يبقى في نظرهم غامضاً لا يبشر بالتفاؤل، مما ساهم أيضا في ترسيخ هذه المشاعر لديهم هو عدم تمكن المهاجرين الناجحين الذين استطاعوا أن ينهضوا بوضعهم الاجتماعي والاقتصادي في ظرف وجيز ليولد لديهم السخط على الأوضاع القائمة،[٥٨] وهذا الوضع السيكولوجي المتأزم دفع بهم إلى استنباط حيل دفاعية ومحاولة البحث عن

---

[٥٧]-رويص، سمير. ٢٠٠٨م. *الهجرة غير الشرعية إلى إيطاليا*: تونس. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية. صفاقس.دط.ص. ١١٥.

[٥٨]-رويص، سمير. *مرجع السابق*. ص ١١٥.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

حلول آنية تعيد إليهم حالة التوازن والاستقرار، وأمام ضعف فرص الهجرة الشرعية فإن الهجرة غير الشرعية كانت لهم الحل الأمثل والمتنفس الوحيد، وهي بذلك تعدّ سلوكاً واعياً ومتعقلاً نظراً لطبيعة المصلحة المنتظرة من وراء هذا السلوك اللاشكلي، إذ هي مصلحة ذاتية لا تخلو من منافع في نظرهم، وهي تطلعات مسبقة، خاصةتلك المتعلقة بالجانب المادي.[٥٩]

يرى الباحث أن صعوبات تكيف المهاجرين مع طبيعة الحياة الاجتماعية والثقافية في البلاد المستقبلة من شأنها أن تحدث اضطرابات نفسية وعصبية لاسيما بين أبنائهم، لأن الأباء يعيشون في أجواء نفسية ضاغطة ومنعزلة بسبب العادات المتأصلة لديهم، وكذلك الأبناء يمزقهم التفاوت بين عادات أهلهم وعادات أترابهم في المجتمع الجديد، وهو واقع يحيطهم.

تعتبر التعداد المصدر الرئيسي لتوفير البيانات عن إحصاءات الهجرة الدولية، إلا ان التعدادات التي أجريت خلال القرن الماضي لم توفر البيانات الضرورية والتفصيلية اللازمة لدرسة هذه الظاهرة، وإنما توفر بيانات عن أعداد وخصائص الأجانب المقيمين في ليبيا والتي تختلف من حيث التغطية والتفاصيل من تعداد إلى آخر وقد تضمنت استمارة على سبيل المثال، تعداد عام ٢٠٠٦م حلول الأفراد المقيمين والعاملين بصفة مؤقتة بليبيا، **ومن هنا نوضح جدول:** بعض الإحصاءات للأشخاص المولودين والمزدادين من جنسيات أفريقية مختلفة ولأسباب مختلفة، في ليبيا من ٢٠٠٦/١/١م إلي ٢٠٠٦/١٢/٣١م، [illegible] قبل الإدارة العامة لمباحث الجوازات والجنسية الليبية، قسم الإحصاء، بيانات غير منشورة على النحو التالي.

---

[٥٩]-رويص، سمير. مرجع السابق. ص١٠١،١١٧.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

السلسل	أسباب أمنية	السول	الهجرة غير الشرعية	الهجرة غير الشرعية / ط	أسباب صحية	مخالفة شروط الإقامة	الطرق	الترحيل	المتكلفين بالسفر	المحاولون من السجون	المسلمين من الدوريات	الإجمالي
٦٧٦	١	٠	٨١٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣٧٨	١٨٧٤
٢	١٤	١	٧٨٩	٠	٧	٤٣	٠	٠	٠	٢٥	٠	٢٧٤
٥	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٦
١٨	٠	٠	٠	٠	١	٠	٢	١	١	١	٠	٤٨
١٣٧٣	١١	٠	٧١	٠	٣٨	٧٧	٠	٠	٠	٤٣	٢٣٠	١٨٤٧
١٩٠	١	٠	٩	٠	١	٠	٠	٠	٠	١	٢٦	٣٧٨
٢٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	١	١٠	٥	٣٠
١٤	١١	٠	٥	٠	١١	٢٧	٠	٠	١	١٤	٠	٤٦٣٧
٤٦٢٢	٠	٠	٤٣	٠	٠	٠	٣٨٤	٠	٢٠	١٦	١٧١	٥٢٦٤
٨	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	١	٠	٠	١٠
٧	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٠	٠	٠	٦	٠	٢٠
٢٤٧٩	٢	٢	٥٥	٠	٠	٠	١٩	٠	٠	٥٠	٣٤٣	٣٠٢٨
٣	١	٣٧	١٣١٥	٠	٠	٠	٠	٠	١	١١	٠	١٤١٥
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	١
٦٦٢	٠	٠	٣٣٩	٥٣	٠	٥	٠	٠	٠	٨	٨٦	١٣٦٠
١٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٧
١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٣
٤٣٧	٠	٠	٦١	٠	٠	٠	١٧	٠	٠	٢	٠	٥٥٣
٤٤٣	١٨٤	١٠١٧	٥٥٠٤	٠	٥٧٢	٠	٠	٠	٠	١٤٦	٠	٧٩٤٢
١	٣	٠	٨	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٩
٧٨٨	٧	٠	١٣٧	٢٥٤	٢	٠	٠	٠	٧	٠	٣٧٣	١٦٧٢
١٤	٠	٠	٥	٠	٠	٠	٠	٠	٢	١	٠	٢٢
٤٧١	٠	٠	٨٦٧	٠	٠	١	٠	٠	٠	٣	٣٩٤	١٧٣٢
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٢

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٣
٤	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٢	١	٠	٨
٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣	٣	١٥
٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٥
٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٧
١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣
٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢
١٢٢٦	٢٣٥	١٠٦٥	١٤١١٠	٥٦١	٦٧٤	٢٦٣	٤٢٨	٦٠	٤٨٠	٢٠١٥	٣٢١٧٣
٦											

المصدر: الإدارة العامة لمباحث الجوازات، قسم الإحصاء، بيانات غير منشورة.

ثانيا: الأسباب المساعدة على الهجرة غير الشرعية.

إلى جانب الأسباب الرئيسة التي كانت وراء قيام الهجرة غير الشرعية، هناك أسباب مساعدة كانت سبباً محفزاً ومشجعاً على نشوء الهجرة غير الشرعية، ويمكن حصرها في الآتي:-

١. العامل الجغرافي.

إن العامل الجغرافي من العوامل المساعدة والفاعلة في توسيع قاعدة الهجرة غير الشرعية، حيث أن الموقع الذي يتمتع به الوطن العربي، والذى هو محل دراستنا في هذا البحث قد ساهم في جذب العديد من الهجرات عبر التاريخ، خاصة دول المغرب العربي إلى قلب القارة الأفريقية والعكس نحو أوروبا التي تتوسط القسم الشمالي لأفريقيا، ومن ناحية أخرى تمثل البوابة الرئيسة لأفريقيا نحو أوروبا بالنسبة لدول عبور الصحراء من خلال موقعها على البحر الأبيض المتوسط الذي قام بدور رئيسى في عملية ربط الشمال بالجنوب عبر التاريخ.[٦٠]

[٦٠]- العرضاوي، مراد. *مرجع السابق*. ص ٧٢.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

كما أن الحدود الليبية البحرية منها والبرية والتي بلغت حوالي ٥٥٠٠كم والمقسمة كالتالي: الحدود الشرقية ١٢٥٠كم، الحدود الجنوبية مع السودان ١٥٠كم، تشاد ١٠٠٠كم، النيجر ٣٨٠كم، والحدود الغربية مع الجزائر ٩٦٥كم، والحدود التونسية ٣٣٠كم، أما بالنسبة للحدود الشمالية ١٩٠٠كم تقريباً،[٦١] ساعد ذلك على صعوبة مراقبتها مما شجع على تدفق الهجرات نحو ليبيا ليستقر بعضهم، وبطريقة غير شرعية في ليبيا، ويرحل الباقي نحو أوروبا حلسة لتكون الجريمة المركبة في الدخول والخروج حلسة، كما أن القرب الجغرافي مع الحدود الأوروبية الجنوبية ساعد على وجود المنافذ غير الشرعية في تلك السواحل، والتي بدورها تؤدى إلى سهولة انتقال الحركة الوافدة البحرية التي تستخدم في تهريب النازحين والمتسللين، حيث أن هناك قرب في بعض نقاط الحدود تحددت على الخريطة والتي منها مضيق جبل طارق، وتقدر المسافة التي تفصل بين ضفتي المضيق بحوالي ١٤ كيلو متر فقط.

ومن ليبيا تنطلق قوارب التهريب نحو أقرب النقاط الحدودية نحو أوروبا مثل مدينة زواره، والخمس، وصبراته، وهي لا تبعد كثيراً عن أقرب نقطة أوروبية مثل جزيرة لمبيدوزا الإيطالية، ومن تونس تنطلق القوارب باعتبارها دولة مصدره للمهاجرين غير الشرعيين من عدة نقاط التي الشمال يكون الانطلاق من سواحل بنزرت التونسية، وتونس العاصمة، وسيدي داود في اتجاه جزيرة صقلية الأسبانية، وفي الوسط الانطلاق من سوسة والمهدية والمنستير نحو جزيرة بينتا ليريا الإيطالية، ومن الجنوب من صفاقس وجزيرة قرقنة نحو لمبيدوزا والتي تبعد عن تونس حوالي ١٣٨ كم.[٦٣]

---

[٦١]- الزنتاني، محمد اعبيد. ٢٠٠٨م. *الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية*: مصر. المكتب العربي الحديث. الإسكندرية.ط٢. ص ١٩٧.

[٦٢]- النجار، فاطمة الهادي. ٢٠٠٥م. *الهجرات الأفريقية الى ليبيا*. رسالة ماجستير غير منشورة: ليبيا. أكاديمية الدراسات العليا. طرابلس.دط. ص ١٢٥.

[٦٣]- النجار، فاطمة الهادي. *مرجع السابق*. ص ١٢٦.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

وإذا جاز لنا أن نصف مسائل الحدود بالنسبة للدول عامة بالأهمية فإن وضعها بالنسبة لليبيا يتسم بحساسية ذات أبعاد خاصة، ليبيا كما هو معلوم لها حدود دولية مع سبعة دول هي: مصر، وتونس، والجزائر، ومالي، والنيجر، وتشاد والسودان ذلك بالاضافة إلى الحدود البحرية المواجهة لمصر، وتونس وأوروبا، ولقد ساعدت طبيعة الحدود الجنوبية والغربية والشرقية على اغراء قبائل الدول الأفريقية المجاورة للتسلل عبرها لداخل ليبيا والاستقرار فيه، لفترة مؤقتة ومن ثم الإتجاه إلى أوروبا عبر البحر، وهذا يتفق عليه معظم فقهاء القانون الدولي والجغرافيا السياسية على تقسيم الحدود إلى طبيعية وصناعية، وهي من أقدم التصنيفات التي استخدمت منذ القدم حتى الوقت الحاضر.

٢. **العامل الأمني وقوة الشبكات**

إنَّ التسهيل والمراقبة هدفان كما نفترض درجة الأهمية ويتعين على السياسة الوطنية أن تحققهما سوياً، ويتطلب من رجال الأمن مكافحة ومنع الجريمة وبذل الجهد لمنع دخول كل من يشكل تهديداً للأمن الوطني وسلامة المواطنين، غير أن اتساع المسافات الحدودية مع الفراغات السكانية خاصة في المناطق الجنوبية الصحراوية في دول المغرب العربي والتي منها ليبيا، حال دون المقدرة على المراقبة الأمنية الجيدة ومنع دخول المتسللين والانطلاق نحو الشواطئ الشمالية للاتجاه بعدها نحو أوروبا، بل أن قلة الإمكانيات والمتمثلة في أجهزة المراقبة الحدودية سواء منها الإلكترونية، رادارت مراقبة الكترونية أو توفير طائرات أمنية للمراقبة أو زوارق بالنسبة للشواطئ الساحلية قلل من القبض على المهاجرين غير الشرعيين، إضافة إلى قلة إمكانيات المراقبة فإن هناك عدد غير قليل من أفراد الأمن معدومي الضمير ساهموا بتوفير الحماية الأمنية للمهربين للقيام بعمليات التهريب، وبتسريب المعلومات الأمنية لشبكات التهريب في كل مكان، حيث التحقيقات في بعض الدعاوى تورط عدد من أفراد الأمن، تم القبض عليهم وإحالتهم للقضاء من قبل النيابة العامة في قضايا الارتشاء

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

والمساعدة على توفير الحماية لشبكات تهريب الهجرة غير الشرعية، وهي تهم متعلقة بإساءة استعمال الوظيفة والارتشاء من أجنبي،[٦٤] وهذا الضعف الأمني قابله قوة شبكات تهريب البشر والتي تستخدم أحدث الأجهزة الالكترونية في مجال الاتصالات، كما أن القوة المالية شجعتها على شراء ذمم العديد من رجال الأمن وذوي النفوس الفاسدة، حيث تجني شبكات الجريمة المنظمة من التجارة في تهريب البشر عائدات ضخمة، بلغت ١٢ مليار يورو حول العالم، وهي بذلك تتصدر المرتبة الثالثة بعد تهريب المحدرات والأسلحة.[٦٥]

نظراً لكون الأمن في أي دولة من دول العالم هو محور عملية التنمية وما يستتبع ذلك من نجاحها أو إخفاقها وهو ما يعني وجود خلل في المنظومة الأمنية وانطلاقاً من تفشي عمليات الإجرام المنظمة، والذي يعتبر الهجرة غير المشروعة أحد أهم ركائزه وعائداته، فإنها تتأثر ظاهرة الهجرة غير المشروعة سلباً على الناحية الأمنية في الدولة المضيفة لتلك الهجرة الوافدة، بنعكس الأثر الأمني على حق الإنسان في أبسط حقوقه حريته الشخصية، فتعمد تلك الجماعات المنظمة إلى استخدام الطبقات الفقيرة المعدمة والتي تدفعها ظروفها الشخصية والعوامل المحيطة بهم،ضغوط حياة بطالة قهر اجتماعي، أو المخدرات، الإدمان الكحوليات، فتنتهز تلك العصابات الفرصة لإغوائهم بالعمل معها فتسئ استخدامهم وتتاجر بأجسادهم، وتدفعهم لترويج منتجاتها مخدرات- سلاح- دعارة- بغاء، ويؤكد الباحث على تقرير الأمم المتحدة والذي يشير إلى انتهاك تلك العصابات لحقوق الإنسان فتقوم تلك الجماعات بنقل أربعة ملايين امرأة وطفل خارج بلادهم للعمل بالدعارة في دول أخرى، أو ما يعرف بالسياحة الجنسية.

---

[٦٤]- المشرقي، بسمة، *مرجع السابق*، ص ١٣٠

[٦٥]- القضية رقم ٣/٣٠ ق. *أمن الدولة* وهي دعوى جنائية مرفوعة من قبل نيابة أمن الدولة. محبوس على ذمتها في جرائم الهجرة غير الشرعية متعددة الأنماط ومنهم عدد ٥٥ فرد أمن من أجهزة أمنية متعددة.وقد قضت المحكمة في الدعوى بادانة ٣١٥متهم بجلسة ١٧-١٠-٢٠١٠م. حكم غير منشور صادر عن محكمة استئنافاً من الدولة.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

٣ .سياسات الاتحاد الأوروبي.

إنَّ سياسات الدول المتقدمة ومنها الأوروبية، الاتحاد الأوروبي ساهمت وبقدر كبير في وجود الهجرة غير الشرعية وذلك من خلال أجهزتها القانونية التي ترفض منح المهاجرين تأشيرة الدخول، حيث أن معالجة هذه الظاهرة بالوسائل القمعية المتمثلة في تعزيز الإجراءات الأمنية على المجال البحري وعلى الحدود البرية يزيد من تفاقمها، لأن الواقع كشف عن تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين يوماً بعد يوم.

ففي السابق وإثر الحرب العالمية الثانية اعتبرت الدول الأوروبية المستقطب الأول للمهاجرين، هجرة قانونية، وذلك نتيجة للحاجة الملحة لهذه البلدان لليد العاملة من أجل إعادة البناء والأعمار ونتيجة أيضاً تنامي اقتصادها السريع والمتزايد، إلا أن تراجع معدل النمو الأوروبي خاصة مع الصدمة البترولية سنة ١٩٧٤م دفع كبريات الدول المستوردة لقوة العمل إلى غلق باب الهجرة الشرعية وتثبيت المهاجرين الموجودين من منتصف القرن الماضي، وأدت هذه السياسة إلى بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي كانت في البداية تعتمد الدخول، الشرعي للأراضي الأوروبية لعديد الأسباب ومن ثم البقاء بعدها بصفة غير شرعية طمعاً في تسوية قانونية لهذه الوضعية لاحقاً.[٦٦]

إلا أنه ونتيجة لضغط جزء من الرأي العام الأوروبي وكسب أصوات الأحزاب اليمينية المتطرفة، والتي تعتبر المعادي الأول للمهاجرين بكل أنواعهم، عمدت هذه الدول واستجابة لتلك الضغوط، إلى إعلان إغلاق حدودها، وذلك بالتضييق الشديد على منح التأشيرة لأفراد دول الجنوب، وتجسد ذلك في اتفاقية شنغن،[٦٧] كما عملت أحداث الحادي عشر من سبتمبر في ٢٠٠١ دورها في تضييق الخناق على دخول دول الاتحاد

---

[٦٦]- المشرقي، بسمة. *مرجع السابق*. ص ٣٥٠.

[٦٧]- يوسف، أمير فرج. ٢٠٠٨م. *الجريمة المنظمة عبر الوطنية*؛مصر :دار المطبوعات الجامعية. الإسكندرية. دط. ص ١٢٢ .

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

الأوروبي، وكذلك أحداث مدريد، وأحداث لندن، وبسبب هذه الهجمات صار التركيز بشدة على مسألة تهديد البلدان، بلدان المقصد ومواطنيهم في أمنهم وسلامتهم، لينظر بعدها إلى المهاجرين بتوجس أكثر من ذي قبل، وصار ملتمسو اللجوء واللاجئون والمهاجرون الاقتصاديون،[٦٨] على قائمة الأعداء.

والحقيقة أن الباحث باعتباره من دول العالم الثالث لاحظ سوء المعاملة من قبل الدول الأوروبية لمسافرين من الدول العربية والأفريقية والآسيوية، حيث يتم التعامل معهم بالتفتيش الدقيق على الأمتعة والأوارق والمستندات، وثائق السفر وهي قيود تفرضها الدول الغربية على القوى العاملة حتى في حالة العبور فقط، وذلك خشية من التسرب إلى داخل البلاد.

المطلب الثاني: الآثار السلبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

لاشك أن لكل جريمة جنائية آثارها السيئة على المحيط الذي تقوم فيه، وأي كان حجم هذه الآثار فإنها تظل نتاج جريمة تستحق العقاب، وللهجرة غير الشرعية عدة آثار سلبية كانت ظاهرة للعيان سواء في بلد المقصد أم بلد العبور وحتى بلد المصدر والتي يعتقد الكثير في أن الهجرة غير الشرعية بالنسبة لبلدان المصدر تعدّ ذات نفع كبير حيث إنها وفي الأساس وسيلة لتصدير البطالة إلى الخارج، ومن ناحية أخرى فإن هناك منافع مالية تعود على هذه البلدان والمتمثلة في التحويلات المالية من قبل المهاجرين إلى أهليهم في أوطانهم، حيث تتجاوز هذه العائدات التي يرسلها المهاجرون، بصفة عامة ٧٥ مليار دولار سنوياً، ما يعادل ١.٥مرة قيمة

٦٨- شنغن هي اتفاقية مبرمة بمدينة شنغن الواقعة على الحدود الفرنسية الألمانية في يوم ١٩٨٥/٦/١٤م.*هدفها توحيد الحدود الداخلية لدول الاتحاد الأوروبي* وتسهيل عملية التنقل لمواطنيها وتكثيف المراقبة لحدودها الخارجية للحد من قدوم أعداد الوافدين عليها من الدول الأخرى وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في ١٩٩٠/٦/١٩م.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

المساعدات المباشرة من الدول المانحة خلال التسعينيات،[٦٩] غير أن هذه المزايا لم تشفع لها مقارنة بما لها من الآثار السلبية لتكون هذه الظاهرة داخل حيز التحريم بدلاً من الخروج منه.

ونظراً لزيادة حجم الهجرة غير المشروعة في الفترة الأخيرة والتي تقوم عليها منظمات إجرامية اتخذت من تلك العملية وسيلة للربح والثراء حيث تصل أرباح تلك المنظمات إلى ٣.٥ مليار دولار وهي نوع من التجارة الرابحة جداً تأتي في المرتبة الثالثة عقب تجارة المخدرات والسلاح،وتبعي تلك المنظمات إلى تهريب مايصل إلى مليون شخص سنوياً،[٧٠] وليس هناك مجال للشك بأن زيادة أعداد المهاجرين غير الشرعيين في أي بلد تعد ظاهرة لها إنعكاساتها وتأثيراتها على الجوانب المختلفة للحياة في المجتمع الإقليمي أو على الصعيد الدولي،كما تؤثر تلك الظاهرة في عملية التنمية التي تتبناها أي دولة مما ينعكس سلباً على كافة جوانب الحياة في تلك البلدان، من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية والأمنية،[٧١] وسوف نتناول بالشرح في هذا المطلب الآثار السلبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية على فرعين، حيث سيكون الفرع الأول في إطار الآثار السلبية على دول المصدر، أما الفرع الثاني سيكون الآثار على دول العبور والمقصد، وستكون ليبيا محل دراستنا كدولة مصدرة، ودولة عبور وأحياناً دولة من دول المقصد لبعض المهاجرين، أما فيما يتعلق بالدول الأوروبية

٦٩-المهاجر الاقتصادي مصطلح يطلق على المهاجر غيرالشرعي أو اللاحق والمهاجر الاقتصادي هو الشخص الذي يغادر مكان إقامته المعتاد للاستقرار خارج بلده الأصلي قصدتحسين مستوى معيشته .وتمكننا استخدام هذا المصطلح لتمييز الشخص المهاجر عن اللاجئين الفارين من الاضطهاد، كما يستخدم للدلالة على أشخاص يحاولون الدخول إلى بلد دون إذن قانوني أو باستخدام إجراءات اللجوء عن سوء نية "المهاجرين غير الشرعيين "انظر ريتشارد بيرشو. نقلاً عن عمر الهادي سلام. مرجع السابق. ص ٧٠٠.

٧٠- مارتن، فيليب. مرجع السابق.ص٨٨.

٧١- وقعت مصر على *اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية*. والبروتوكولين المكملين لها ٢٠٠٥م. نقلاً عن.سلام. أحمد رشاد. مرجع السابق .

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

كونها من دول المقصد فقد استبعدنا هذا العنصر من دراستنا وذلك تجنباً للتوسع غير المرغوب فيه، وحفاظاً على نسق الدراسة إضافة إلى ذلك فإن الدراسة هي في الأصل دراسة مقارنة مابين كل من القانون الليبي والقوانين والاتفاقيات الدولية، وبالتالي فإن البحث في آثار هذه الظاهرة على كل منهما يعد أمراً لازماً، كون الآثار سبباً للتجريم.

أولاً: الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على دول المصدر.

تتعدد الأثار السلبية للهجرة غير الشرعية بتعدد أنواع المهاجرين وفئاتهم وكذلك باختلاف المجتمعات وثقافتها، وهذه الآثار متنوعة، منها ماهو مباشر، ومنها ما هو غير مباشر وهذه الأضرار قد تمس المجتمع وأفراده بصورة أضرار شخصية، وقد يكون الإضرار بكيان المجتمع وضياع معالمه وتفكك بنيانه، ناهيك يكون عن الاعتداء على سيادة الدولة والتعدي على النظام العام.

١. الخسائر البشرية.

أفادت الإحصائيات الأمنية في ليبيا وتونس أنه تم خلال سنة ٢٠٠٢م إحباط ٢٩٩ عملية تسلل من السواحل الليبية والتونسية نحو البلاد الإيطالية، فيما تم سنة ٢٠٠٣م إحباط عدد ٢٠١عملية هجرة سرية،[٧٢] والخسائر البشرية على نوعين، خسائر تكون مدى الحياة وذلك بموت هؤلاء الشباب غرقاً في البحر، وخسائر قد تكون مؤقتة بوصول المهاجرين للشواطئ الأوروبية والبقاء فيها للعمل، وهذا في حد ذاته يعد إهداراً

---

[٧٢]- من الجدير بالذكر أنه نظراً لعدم دقة الإحصاءات بشأن الحجم المحدد لتلك الظاهرة المجرمة قانوناً وشرعاً إلا أن الباحث يؤكد على عدم وجود منطقة جغرافية فى العالم بمنأى عنها وهذا ما أكده تقرير مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة سنة ٢٠٠٦م. ويرجع ذلك إلى الفقر والجهل وانعدام الفرص. وعليه فقد قامت الحكومة المصرية بتشكيل لجنة فى ٢٠٠٧/٧/١٥ م. لمكافحة ومنع الإتجار بالبشرلمحاربة تلك الجريمة عبر الوطنية وتأثيرها على المجتمع المستقبل لها . للمزيد راجع تقرير اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الإتجار فى الأفراد. ٢٠٠٨/٩م. نقلاًعن. سلام. أحمدرشاد. مرجع السابق.ص ٢٠.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

وبنسبة عالية من الرأسمال البشري، والقوى البشرية لدول المصدر، وتعود أسباب غرق هذه القوارب وموت راكبيها إلى ثلاثة أسباب.[٧٣]

أ. عدم معرفة أعضاء شبكة التنظيم خاصة قائد الرحلة بالبحر ومفاجأته والجهل بالمسالك البحرية الرئيسة .

ب. عدم ملائمة الظروف الطبيعية، فقد تبين أن عديد الرحلات تمت في ظروف مناخية صعبة خصوصاً في فصل الشتاء.

ت. إن وسائل النقل، وهي عبارة عن مركب الصيد أو كانت مراكب صيد ساحلية قديمة متوسطة أو صغيرة الحجم، لا تتحمل العدد الفائض من المهاجرين الأمر الذي أدى إلى تعرضها لإعطاب مفاجئة في عرض البحر.

لقد خلفت هذه المآسي الإنسانية آثاراً خطيرة على المستوى العائلي والاجتماعي، وأنتجت حالات نفسية متأزمة كحالة الهلع والشعور الدائم بالحزن والكآبة في الأوساط العائلية التي فقدت أحد أبنائها، كما أن من تبعات هذه الظاهرة الهجرة غير الشرعية على دول المصدر تكمن في أن أغلب المهاجرين هم من فئة الشباب وهو لما له من تبعات خطيرة على المستوى الديمغرافي من حيث التوزيع غير متكافئ بين جنس الذكور وجنس الإناث، كذلك ارتفاع نسبة الكبار وغياب عنصر الشباب في دول المصدر والعكس لدى دول المقصد، وهذا مايسبب مستقبلاً في الدول المصدرة للهجرة، ومع طول الزمن من مشاكل ديمغرافية كبرى أبرزها هرم المجتمع وغياب القوى المنتجة فيه.

وهكذا يتضح أن هجرة الشباب غير الشرعية إلى الدول الأوروبية هي نوع من الإفقار البشري وإزاحة للمصادر البشرية من الدول المرسلة، ولعل هذا مايتوافق مع الرأي الذي يعدّ أن الهجرة الحالية إلى أوروبا

---

٧٣ – الغرسلي، مجدي. *مرجع السابق*. ص ١٣.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

شرعية كانت أو غير شرعية لاتساهم كما يعتقد البعض في تنمية دول الإرسال، بل على العكس من ذلك، فإنها تكرس من واقعها المتخلف وتزيد من تبعيتها إلى الغرب،[٧٤] والشباب ظاهرة اجتماعية تشير إلى مرحلة من العمر تسبق مرحلة المراهقة، وتبدو خلالها علامات النضج و النمو الاجتماعي والنفسي والبيولوجي واضحة وتسمى أيضا مرحلة النضج الحقيقي وتتميز هذه المرحلة بالاستقرار و وصول الذروة و التحرر من تبعات الأبوة و الأمومة وشعور الفرد بتحقيق الأهداف.

وبالتالي فهي الوضعية القانونية الأساسية في الدولة المعاصرة بأنها، انتماء الإنسان للأرض وتتبلور عبر المواطنية الصحيحة، تلك الرابطة بين الإنسان ووطنه إن هذه الرابطة لا تدرك عند الإنسان إلا بالتربية المدنية لأن الإنسان بطبيعته يميل للاستئثار بكل شيء ويصعب عليه إعطاء أي شيء إلا إذا شعر بأن في العطاء مصلحته، من خلال هذا الوضع.

يرى الباحث ضرورة القضاء، على هذه الظاهرة التي حصدت الأرواح ونهبت الأموال، وتوعية الشباب من خطر الهجرة السرية والحديث الدائم عن قيمة الوطن وإعادة الثقة للشباب، وادماجهم في المجتمع ومشاركتهم في كل مراحل الحياة اليومية، وابعاد التفكير الذي يؤدي بهم إلى الموت، والابتعاد عن الوطن.

٢. **الآثار الاجتماعية .**

للهجرة غير الشرعية آثار اجتماعية واسعة على جميع الأطراف والمؤسسات ذات العلاقة، إضافة إلى تأثيرها الاجتماعي المباشر على المهاجر غير الشرعي نفسه،[٧٥] في بلد المقصد وكذلك أثر مباشر على عائلته التي تركها وراءه بدولة المصدر، حيث تؤدي الهجرة بكل أصنافها إلى التفكك الأسري والاجتماعي، إذ يترك

---

[٧٤]- رويص، سمير. *مرجع السابق*. ص ١٣٩.

[٧٥]- يوسف، أميرفرج. *مرجع السابق*. ص ٣٥ .

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

أسرته وقد يترك زوجته وأولاده إذا كان متزوجاً ولديه أولاد، وفي جميع الأحوال سيقتلع المهاجر من روابطه الاجتماعية بما في ذلك أقرب رابطة وهي الأسرية، وهذا بطبيعة الحال سيؤثر على استقراره الاجتماعي وانتمائه الاجتماعي الإنساني المتمثل في الأسرة أو العائلة، وكذلك روابطه في القبيلة التي ينتمي إليها، كما تؤدي الهجرة إلى التغيير في التركيبة الاجتماعية للمجتمع المصدر للهجرة، حيث إن أغلب المهاجرين من الشباب فئة الذكور، وهم في الغالب من غير المتزوجين وهو مايزيد اتساع الفارق بين عدد الذكور وعدد الإناث ليقل الأول ويزيد الثاني وهو ما سيؤدي حتماً إلى زيادة عدد العنوسة بين الإناث، كما أن غياب الزوج عن زوجته وأبناءه ستكون النتيجة أحياناً انحراف الزوجة نحو الخيانة الزوجية وكذلك تشرد الأبناء وانحرافهم لغياب الأول، وهذا على المستوى المحلي، أما الأسوء من ذلك فهي تلك الأوضاع التي يعاني منها المهاجر في البلد الذي يدخل إليه بطريقة غير شرعية حيث ستتم معاملته معاملة سيئة كونه في وضعية غير قانونية ولا يستطيع رد هذه الإساءة بالطرق القانونية، حيث إن هناك قطاعات اقتصادية بأوروبا تشغل بواسطة توظيف يد عاملة أجنبية في وضعية غير قانونية، فالعامل في هذه الوضعية لا يتمتع بأية حقوق اجتماعية، فهو لا يملك بطاقة عمل ولا بطاقة ضمانية وهي الوضعية التي يستفيد منها أرباب العمل بتشغيلهم للمهاجر غير الشرعي،[٧٦] زيادة على ذلك ما سيلاقيه المهاجر من عدم القدرة على التأقلم الاجتماعي والاندماج في المجتمع الجديد حتى ولو تمت تسوية أوضاعه القانونية، خصوصاً بعد العداء المتفاقم للعرب والمسلمين عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، وهي التي أحدثت كرهاً غير مسبوق للعرب نتج عن ذلك المعاملة السيئة للمهاجرين ومحاولة إبعادهم بكل الطرق وحرمانهم من الحقوق الإنسانية والعيش في أحياء الصفيح والأحياء الفقيرة في البلدان الأوروبية ناهيك عن السجن الذي ينتظر كل مهاجر غير شرعي في ظل

---

[٧٦] – الحواش، علي. *مرجع السابق*. ص ١٠٦٠

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

تعديل بعض الدول الأوروبية لتشريعاتها بتجريم الهجرة غير الشرعية،[٧٧] ولا تقتصر آثار الهجرة على التغيرات الديمغرافية والبيولوجية التي تطرأ على السكان في المناطق الطاردة والمستقبلة، فآثار الهجرة على المهاجرين كبيرة، إذ أنه بانتقالهم من مكان لآخر يقطعون روابطهم وصلاتهم التي كانت تربطهم بجماعتهم القديمة وتجعل لهم فيها مركزاً، ومن خلال الهجرة يتخلص الفرد من معظم التزاماته الاجتماعية، ويفقد بالتالي كل فوائد الترابط الاجتماعي ومزاياه، فقد يترتب على الهجرة مشاكل احتكاك متعددة، إذ من المعروف أن الجماعات البشرية تختلف فيما بينها في طرق معيشتها، ومن ثم فهؤلاء الذين يهاجرون إلى بيئات جديدة قد يصادفون بعض المشاكل العنصرية واللغوية أو مشاكل تتعلق بالدين والسياسة،كأن تعيش الجماعات البيضاء في عزلة عن الجماعات الملونة، فيترتب على ذلك سياسة التميز العنصري، لمشكلة السود و البيض في الولايات المتحدة فهي لازالت بعيدة عن الحل وخاصة في الولايات الجنوبية حيث يشكل الزنوج ربع سكانها، ونسبة ٤٠% من سكان ولاية مسيسبي، ولذلك يجب وضع حل لتلك الظاهرة نظراً لعدم تكيف المهاجرين مع المجتمعات المستقبلة لهم نظراً لاختلاف ثقافاتهم عن ثقافة مجتمعاتهم الأصلية والتي غالباً ما تكون مجتمعات ريفية، مما يترتب عليه الكثيرا من المشكلات الاجتماعية وفي مقدمتها الجريمة والانحراف، هذا في نظر الباحث.

ثانياً: الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على دول العبور

تعدّ ليبيا نموذجاً حياً للدول المتأثرة بمشكلة الهجرة غير الشرعية وذلك لكونها دولة من دول العبور التي يمر بها المهاجر غير الشرعي في رحلة الهجرة ابتداء من دول جنوب الصحراء مروراً بها والتي من أراضيها يتم

---

[٧٧]- المشرقي، بسمة. *مرجع السابق*. ص ٣٣.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

الانطلاق عبر البحر بقوارب الموت نحو الشواطئ الجنوبية لأوروبا، كما تعد ليبيا أيضاً دولة من دول المقصد للعديد من المهاجرين العرب والأفارقة.

ويتم قدوم الوافدين من عدة جهات فمن الحدود الشرقية عبر مصر والسودان نحو ليبيا، ومن الغرب من تونس والحدود الجزائرية، غير أن أخطر الوافدين كانوا هم الأفارقة القادمين من جنوب الصحراء، حيث إنهم الأكثر خطورة على المجتمع الليبي من جميع النواحي، إذ ترتب على عبورهم هذا العديد من الآثار السلبية والتي يمكن حصرها في الآتي:-

١. الآثار الأمنية والاقتصادية.

إنَّ الهجرة غير الشرعية وبشكل عام وبحكم كونها تتم خارج الإطار القانوني للدولة، فإنه لا يمكن معرفة وحصر عدد أشخاصها، وذلك لعدم تزويد الإدارات المركزية المتخصصة بالبيانات والمعلومات الخاصة بهم من القنوات الرسمية التي أعدت لهذا الغرض كمنافذ الحدود وإدارات الجوازات ولا يمكن حصرهم وحصر جرائمهم إلا بعد ارتكابهم للفعل الإجرامي والقبض عليهم.

وقد لوحظ أن ارتفاع معدلات الجريمة في ليبيا كان مصاحباً لارتفاع عدد الوافدين إليها، وأكثر تلك الجرائم هي جرائم القتل والسرقة والاتجار بالمخدرات والشروع فيها وجرائم الأخلاقية، وجرائم التزوير في الوثائق الرسمية وتزييف العملة وكذلك النصب والاحتيال، فقد ارتفع المعدل العام للجريمة خلال عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤م والمرتكبة من الأجانب، ففي عام ٢٠٠٣ سجل عدد ٤٧٠١ جريمة بلغ عدد المتهمين فيها ٦٩٩٢ متهماً ومتهمة من جنسيات مختلفة، وفي عام ٢٠٠٤ وصل عدد جرائم الأجانب ٨٥٧٠ جريمة اتهم فيها

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

عدد ٦٩٠٣ متهماًومتهمة منهم ٤٦٦٦ من جنسيات عربية، و٢١٦٤ من جنسيات إفريقية،و ٧٣ من جنسيات أسيوية وأوربية.[٧٨]

وعلى الرغم من الارتفاع البسيط في معدلات الجريمة وبحسب النتائج السابقة الواقعة من الأجانب من حيث الكم، إلا أن جرائمهم كانت ولا تزال تتنوع وتتزايد من حيث الكيف، حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن الهجرة غير الشرعية أدت إلى ارتفاع حدة الجريمة وارتكاب جرائم وحشية كالقتل العمد، والاعتداء الجسيم الذي ينفذ من قبل عصابات مسلحة تتكون من عدد من الأفارقة ضد بعض الأسر بدافع السرقة والذي أدى إلى قتل وإعاقة أفراد تلك الأسر،[٧٩] وهذه الأنواع من الجرائم تعتبر من المستحدثات في عالم الجريمة التي دخلت على المجتمع الليبي وبصورة واضحة، فقد ارتكبت خلال عام ٢٠٠٥،٣٧ جريمة قتل عمد من قبل الأجانب أتهم بارتكابها عدد ٥٣ أفارقة و٣٢ عرباً، وارتكبت ٩ جرائم ضرب مفضي إلى الموت اتهم بها ٢١ متهماً منهم ٥ أفارقة، إلى جانب جرائم السرقة بالإكراه التي اتهم بارتكابها ١٤٤ من الأفارقة منهم ١٠٥ تشادياً، أما جرائم الإيذاء البسيط والجسيم فقد اتهم بارتكابها [illegible] من الأفارقة، وجرائم المواقعة وهتك العرض بالقوة اتهم بارتكابها عدد ٦ أفارقة،[٨٠] كما كان لهذه الآثار الأمنية تبعات اقتصادية تتمثل في مصاريف إيواء المتسللين غير الشرعيين ومصاريف ترحيلهم مع مصاريف احتجازهم حتى انقضاء عقوباتهم، حيث وصل

---

[٧٨]- صادق مجلس النواب الإيطالي على قانون يحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية واعتبرها جنحة ليعاقب المهاجر غير الشرعي بعقوبة الغرامة المالية التي تتراوح مابين. ٥٠٠٠إلى ١٠٠٠٠يورو. موقع يورو نيوز باللغة العربية بالشبكة العنكبوتية تاريخ الزيارة ٦-٣-٢٠١٠م .

[٧٩]- أبوحلالة، غادة مرعي.٢٠٠٧م. *جرائم الأجانب في ليبيا*:ليبيا. كلية الآداب.جامعة قاريونس. بنغازي. دط. ص ٩٩ .

[٨٠]- كاره، مصطفى عبدالحميد. ٢٠٠٨م. *المشاكل الاجتماعية والقانونية للهجرة غير الشرعية*.ورقة عمل قدمت في ورشة عمل حول الهجرة غير الشرعية: ليبيا.أكاديمية الدراسات العليا. طرابلس.دط. ص ١٧.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

إجمالي المبالغ المصروفة من قبل المجتمع الليبي على ترحيل المتسللين خلال السنة المالية ٢٠٠٤ مبلغ وقدره عشرون مليون وثمانمائة واثنان وخمسون ألف وخمسمائة وستةً ديناراً ٢٠.٨٥٢.٥٦٦، وفي السنة المالية ٢٠٠٥ كانت مصاريف الترحيل قدرت بحوالي سبعة ملايين وإحدى عشر ألف وتسعمائة وخمسة وخمسون ديناراً ليبياً، وفي السنة المالية ٢٠٠٦ كانت المبالغ المصروفة ستة ملايين وثلاثمائة وواحد ألف وخمسمائة وأربعة عشرة ديناراً ليبياً ٦.٣٠١.٥١٤.

يرى الباحث، أن الآثار الأمنية للهجرة السرية تمس جميع الأطراف سواء الدول المصدرة للهجرة أو الدول العبور والدول المستقبلة للهجرة، لأنها ظاهرة شائكة التعقيد من حيث المسببات والآثار التي تنتج عنها حيث تكون آثارها بشكل تتابعي وتراكمي معقد على مختلف الأطراف حيث يخاطر بسببها المهاجرون بحياتهم وبكل ما لديهم في بلادهم، يأتون من جنوب الصحراء الأفريقية إلى دول شمال أفريقيا عبر الحدود الجنوبية للصحراء لينطلقوا بعدها بقوارب شبه بالية عبر مياه البحر باتجاه الشواطئ الإيطالية، في حين يتوجه القسم الآخر إلى شواطئ اليونان ومالطا أو أسبانيا حيث بلغ عددهم مؤخراً حوالي ١٧ ألف مهاجر، حسب احصائيات الادارة العامة للعلاقات والتعاون بامانة العدل والأمن العام في ليبيا سابقاً.

إن الدول المصدرة للهجرة تعاني هي الأخرى، في أن الشخص الذي يتخذ قرار الهجرة السرية يكون غير ملتزماً بالقوانين والأعراف في مجتمعه، فمن الطبيعي أن يكون من بينهم من احترف الإجرام ومن ضمن المطلوبين أمنياً لدى الدول المصدرة للهجرة، فيغادر الشخص دون أن يطاله القانون.

يرى الباحث، أيضاً أن أخطر ما في الآثار الأمنية للهجرة السرية هو الاختراقات الأمنية التي تتعرض لها دول العبور دول جنوب حوض المتوسط، حيث تكون مسرحاً تتلاقى فيه العصابات الإجرامية تتبادل فيها الخبرات الإجرامية في مجالات السرقة والنصب والتزوير والدعارة، إلى جانب انتشار ظاهرة التسول المنظمة وما ينتج

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

عنها من جرائم خطف للأطفال والسرقة والتي أصبحت منتشرة على نطاق واسع، أضف إلى ذلك أن الدول المستقبلة للهجرة الوافدة أصبحت تعاني من ظاهرة تزوير العملة والتي تقوم بها العصابات التي تتولى وتشرف على عملية تهريب المهاجرين غير الشرعيين.

٢. **الآثار الصحية والاجتماعية** .

حتى أواخر حقبة الثمانيات من القرن الماضي لم يعرف المجتمع الليبي ظهور مرض خطير مثل مرض الإيدز، والتهاب الكبد الوبائي، وحتى إن كانت هناك حالات فإنها كانت نادرة الحدوث، غير أنه بظهور الأفارقة في حقبة العقد التاسع من القرن الماضي وفي بداية التسعينات ظهرت هذه الأمراض وزادت حتى بدايات القرن الحالي، حيث أدى تدفق الأفارقة والعرب الوافدين وبطرق غير قانونية إلى تفشي هذه الأمراض وغيرها في المجتمع الليبي سواء أكانوا هؤلاء الأفارقة قاطنين للإقامة في ليبيا أم حتى أوليك العابرين نحو أوروبا، ويرجع ظهور هذه الأمراض وبالدرجة الأولى إلى عدم خضوعهم لمعايير الدخول الرسمية للأراضي الليبية، وبالتالي عدم حملهم لشهادات صحية حديثة تثبت خلوهم من الأمراض المعدية، حيث تفيد الإحصائيات إلى أنه في عام ١٩٩٨م بلغ عدد المصابين بفيروس الإيدز، نتيجة نقص المناعة المكتسبة، من الأفارقة ٨٠ مصاباً توزعت أعدادها بين غانا وتشاد ونيجيريا ومالي والنيجر وغامبيا، إلى أن هذا العدد انخفض إلى ٣٤ مصاباً حسب إحصائية ٢٠٠٢م.[٨١]

---

[٨١]- كاره، مصطفى عبد الحميد. *مرجع السابق*. ص ١٨.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

وأشار التقرير الطبي لمراقبة الأمراض الصدرية لسنة ٢٠٠٢م إلى أن عدد المصابين بمرض الدرن الإيجابي بلغ ٦٨٩ مصاب منهم ٧٣ من الأفارقة، وعدد المصابين بمرض الدرن خارج الصدر ٣٦٥ مصاباً لم يتجاوز عدد الأفارقة ٩ مصابين والذي ارتفع إلى ٢٤ مصاباً في العام ٢٠٠٤م.[٨٢]

وخلاصة القول أن للهجرة غير الشرعية نتائج مأساوية على صعيد صحة سكان بلد العبور والمقصد من خلال إحتكاك المهاجر سواء أكان شرعي أم غير شرعي بالتاجر والخباز والحلاق ووسائل المواصلات، وغالباً ماتكون مزمنة ومستديمة والتي قلما تطول مدة القضاء عليها لفترات غير معروفة الزمن والعواقب.[٨٣]

أما على الصعيد الاجتماعي فإن هذه الآثار هي الأخرى كانت واضحة، حيث إن المهاجرين القادمين إلى ليبيا وخاصة فئة الأفارقة كان لهم أثر كبير في إحتلاف وتباين عميق في العادات والمعاملات والتوجهات، والتي لعبت دوراً كبيراً في تغيير النسق الاجتماعي للمجتمع الليبي، حيث يؤدي التواجد الكثيف للمهاجرين غير الشرعيين إلى الإقامة في أحياء معدومة والمدن والمناطق القديمة المدينة القديمة مثلاً في مدينة طرابلس،مما يشكل بيئة ملائمة لانتشار العديد من السلوكيات الدخيلة على المجتمع الليبي وهي عادات لا تتماشى والقيم الاجتماعية والدينية في ليبيا، وهذه الأحياء تعتبر أماكن ملائمة لانتشار الدعارة والجرائم الأخلاقية بصفة عامة، هذا إلى جانب أن هذه التجمعات تظل بؤرة للقلق وصراع القيم بين الوافدين مختلفي الجنسيات والأعراف والقوميات، مما يؤدي إلى مواقف سلبية وعدائية وهو ما ينعكس على منظومة القيم الاجتماعية ينتج عنها رد فعل يلهب مشاعر الكراهية نحوهم مع تنامي مواقف عدائية من قبل المجتمع المحلي ضد الوافدين وهو الشيء الذي يهدد الأمن الاجتماعي للمجتمع.

٨٢- *تقرير الخدمات الصحية خلال ثلاثون عام*، ١٩٩٩م١٩٦٩م. اللجنة الشعبية العامة للصحة سابقاً. (وزارة الصحة الأن).ليبيا.

٨٣- *التقرير الطبي لمراقبة الأمراض الصدرية*، اللجنة الشعبية العامة سابقاً. رئاسة الوزراء الأن. ٢٠٠٠م.٢٠٠١م. ليبيا.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

كما أنه قد ظهرت العديد من السلوكيات والمهن في المجتمع الليبي من خلال المهاجرون غير الشرعيين خاصة وأن أغلب الوافدين من ذوي التعليم المتدني والأميين أو من ذوي المهن البسيطة وبالتالي فهي أيادي عاملة غير ماهرة، نتيجة ذلك ظهور سلوكيات سيئة في المجتمع ومنها على سبيل المثال انتشار ظاهرة التسول والباعة المتجولين دون ترخيص، ففي الفترة من ٢٠٠٧/١/١م، إلى ٢٠٠٧/٣/٤م تم ترحيل عدد ١٦٨ متسولاً.[٨٤]

اتضح مماسبق أن للهجرة غير الشرعية آثاراً صحية سيئة يحملها المهاجر معه من بلده خلال مراحل هجرته ولم يتمكن من [illegible] أو فضل البقاء لظروفه الصحية، ومنهم من يحمل أمراضاً متوطنة مثل الملاريا والالتهاب السحائي [illegible] من هنا تظهر الآثار الصحية جلية وواضحة في المجتمع من جراء هؤلاء المهاجرين.

عليه يرى الباحث، أن ثمة نتائج سلبية على تهديد صحة سكان بلد العبور من خلال احتكاك المهاجر بالتاجر والخباز والحلاق ووسائل المواصلات [illegible] وسيتقدمة،كما أن هذا السيل العارم من المهاجرين غير الشرعيين لا يخلو من اصطحابهم لأمراض معدية والتي قد تطول مدة القضاء عليها لفترات غير معروفة الزمن والعواقب، ولعل ذلك هو الذي دفع [illegible] فرض الشهادات الصحية حتى بالنسبة للسياح والمسافرين العاديين احتياطاً وحماية [illegible] لذلك فإن المهاجرين غير الشرعيين لا تتوافر لهم أية ضمانات أو شهادات صحة خاصة بهم، بل إن الكثير منهم لا يحمل حتى وثائق وجوازات سفر، فالإجراءات الصحية المطلوبة هي ضمان للمهاجر نفسه وحماية لسكان البلد الذي

٨٤- الحواث، على. *مرجع السابق*. ص ١٣٨.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

يستقبل هؤلاء المهاجرين، سواء كانوا في وضع هجرة شرعية أو غير شرعية، والحرص على الصحة العامة للبشر في منطقة البحر المتوسط أو في القارة الأفريقية ككل.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

الفصل الثاني

التطور التاريخي لجريمة الهجرة غير الشرعية في القانون الليبي والتونسي

تمهيد:-

إن مبدأ أو قاعدة، الأصل في الأشياء الإباحة- دلالة على أنه لا يمكن أن يسبق التحريم الجريمة لتكون الجريمة أولاً،ويكون بعدها التجريم لقانون، فجريمة الهجرة غير الشرعية لم يكن لها وجود إلا بعد ظهور فكرة الدولة وبشكلها السياسي، وظهور الحدود السياسية لها، حتى إن هذه المصطلحات الهجرة غير الشرعية، والمهاجر غير الشرعي مصطلحات لا وجود لها في السابق، بل إنها حديثة العهد ظهرت مع تزايد الاختراق غير القانوني للحدود السياسية للدول، فالاختراق في بداية هذه الاختراق في شكله البسيط وعلى مستوى فردي عشوائي، غير منظم عادة ما يكون مآله الفشل، وإن تم فإنه يتم عبر التسلل خفية إلى السفن التجارية الراسية في الموانئ حتى تبحر، أو بمحاولة اختراق الحدود البرية بعيداً عن النقاط الحدودية المخصصة للعبور، وبالتالي فإن التشريعات كانت عبارة عن نصوص متناثرة في عدة قوانين وبشكل بسيط بما يتلائم وهذا الاختراق، ولا يوجد في السابق قانون خاص يعالج هذه الجريمة، أما اليوم فقد باتت تشرف على تهريب الأشخاص عصابات من الأفراد منظمة ومتخصصة في مجال تعقيد وسائل تقنية وتكنولوجية متطورة، تطبع عليها خصوصيات وذلك من خلال التنظيم الدقيق على مستوى القرار أو على مستوى التنفيذ،[٨٦] ومما أن لكل فعل رد فعل مساوي له في المقدار ومضاد له في الاتجاه فكان لذلك أثره في تطور التشريعات نحو

٨٥- *احصائيات الادارة العامة للعلاقات والتعاون* باللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام سابقاً. (وزارة العدل حالياً) ص ١٠ ام.موقع وزارة العدل .ليبيا

٨٦- الغرسلي، مجدي. *مرجع السابق*،ص١٦.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية